

کتابخانه آصفیہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

۲۳۵۲۶

الف ۱۶

۲۳۵۲۶

نمبرہ قس

تاریخ خوش

نظام الطلاق فی الاسلام

نام کتاب

فقہ حنفی

ن کتاب

۱۰۰۹

بر کتاب در فن تدکور

4117  
41A



إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ  
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

# نظام الطلابة في المدارس

٢٣٥٢٦  
نقد ضمني  
١١٠٩

بقلم

أحمد محمد شباك

القاضي الشرعي

١٣٥٤

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر



( حقوق الطبع والترجمة محفوظة )

١٣٥٤

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

وما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ [٣٣: ٣٦]

قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ، عَلَى  
بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي [١٢ : ١٠٨]

هذه الأبحاث ليست من أبحاث الفقهاء الجامدين المقلدين .  
ولا هي من أبحاث المترددين الذين يبدو لهم الحق ثم يخشون الجهر  
به . ولا هي من أبحاث المجردين الهدّامين . الذين لا يفهمون  
الاسلام ، ولا يريدون إلا تجريد الأسماء الإسلامية من دينهم ،  
ومن الثبات عليه ونصره . ولا هي من أبحاث المجددين العصريين  
الذين تتبخر المعاني والنظريات في رؤوسهم ، ثم تنزويها عقولهم  
فهم يطبّرون بها فرحاً ، ويظنون أن الاسلام هو ما يبدو لعقولهم  
ويوافق أهواءهم ، وأنه دين التسامح ؛ فيتسامحون في كل شيء من  
صوله ، وفروعه وقواعده .

كلّا . إنما هي أبحاث علمية حرّة ، على نهج أبحاث المجددين  
الصادقين ، من السلف الصالح رضوان الله عليهم ، الذين كانوا  
يصدّعونَ بالحقّ ، لا يخافونَ لومةَ لائم . وكانوا يخشونَ ربّهم ،  
ولا يخشونَ أحداً إلّا الله

ولستُ أرى بأساً من وصفها بما وصف به أبو الطيب شعره :

قَوَافِ إِذَا سِرْنَ عَنْ مَقُولِي وَتَبْنَ الْجِبَالَ وَخُضْنَ الْبَحَارَا  
وسيرى القارىء أنى لا أريد بذلك نخراً ، ولا أقوله غروراً  
وأنى إن شاء الله من الصادقين ما كتبه

أبو الشبال  
الحسين بن محمد بن الحسين

الأربعاء ٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٤ هـ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٦



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العليم الحكيم ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،  
وأحكم المشرعين : سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .  
أما بعد : فهذا بحث طريف ، عاج فيه أخى فى الله الأستاذ  
العالم المحقق ، المجتهد «مُحَدَّثُ مصر» السيد أحمد محمد شاكر — :  
موضوعاً خطيراً ، وحلّ به مشكلاً اجتماعياً ، طالما ضاقت منه  
صدور ، وخرجت به نفوس . ولقد كان يفكر فى أمثال هذه المسائل  
من نيف وعشرين سنة ، درس فيها الكتاب الكريم ، والسنة  
النبوية المباركة ، وأقوال الصحابة ، والأئمة من السلف الصالحين ،  
ومن تبعهم على منهجهم من الخلفين ، فكان لا يسمع بكتاب مطبوع  
أو مخطوط إلا سعى إليه ، وبذل فيه ما لا يهون على غيره من مال  
وجهد ، ثم يكب عليه درساً وتدقيقاً .

وقد بحث — فيما بحث من الموضوعات — موضوع الطلاق .  
وحقق بعض مسائله بدراسة واسعة ، واشتركنا فى بحثها مراراً فى

سنين كثيرة ، وهو في كل هذه الدراسات على مرّ الايام لايزداد إلاّ  
إيماناً بما اعتقد من الحق ، حتى نضجت الفكرة ، وأصبح من الواجب  
عرضها على الجمهور ليشارك المفكرون في درسها وفي جنى ثمرتها .  
ولقد كنت أشدّ الناس حرصاً على نشر هذا البحث القيم ،  
وطالما ألححت على صديقي في ذلك ، لشدة حاجة الناس اليه ، خصوصاً  
وأنا أعرف الناس بقيمة آرائه في الأقطار الاسلامية ، وبالأخص  
في الهند والحجاز ، وإنهم لينلقفون نتائج عمله بشغف وثقة واطمئنان  
لأنه من العلماء المحققين ، وإنه أجراً من عرفت في قول كلمة الحق واضحة  
خالصة لله وحده ، ولا أتى أعرف أن رابطة الأسرة التي وثقها الله  
برباط الزوجية وهت وكادت أن تنفصم عروتها ، بلى ، قد انفصمت  
في كثير من الطبقات . وكان منشأ ذلك ما استنه الناس في الزواج  
من سنن سيئة ، وما شدد فيه الفقهاء قديماً وحديثاً في الطلاق ، حتى  
جعلوه أشبه شيء بالعبث واللعب ، أو بالأصار والاغلال . وكلمت  
فيما عرض لي في حياتي الوعظية شقاء كثير من الأزواج ، الذين  
أوقعهم سوء حظهم في مشكلة من مشاكل الطلاق فيطلبون حلها  
عند أحد أولئك الجامدين فلا يزيدنها إلا تعقيداً . وكم أحسست من

سرورهم بالحكم الشرعى الصحيح من الكتاب والسنة .  
فكان هذا من أشد ما يحملنى على الالتاح على الصديق المحقق  
فى تعجيل نشر بحثه، حتى أتاح الله الفرصة اليوم ليخرج للناس هذا  
المنهـب الواضح المستقيم فى هذا الأمر الهام الذى أعتقد أنه لم يكتب  
قبله مثله تمحيصاً للأدلة وتحقيقاً لها على أصح الوجوه وأعدلها . وأنا على  
يقين من أن الفكر الإسلامى اليوم متعبى لقبول ذلك والشكر عليه .  
فجزى الله صديقى أحسن الجزاء . وأسأل الله الكريم أن يبارك فى  
جهوده وحياته ، لعله يتناول بقية مشاكلنا الاجتماعية بالعلاج النافع  
مما فى ديفنا الصحيح .

والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
كتبه

محمد حامد الفقى

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

القاهرة } فى يوم الجمعة ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٤ هجرية  
} ٣١ يناير سنة ١٩٣٦ ميلادية

## تمهيد

كانت المحاكم الشرعية في مصر تحكم في كل المسائل بالقول  
الراجح - في نظر القضاة - من مذهب الامام أبي حنيفة ، وقبل  
ذلك كان فيها قضاة من المذاهب الأربعة . بعد أن أقفل الفقهاء باب  
الاجتهاد ، ومنعوا المفكرين من استنباط الأحكام من الكتاب  
والسنة ، وان كان هذا لم يمنع أحرار الفكر من الاستنباط ، ولكن  
منعهم من الاعلان برأيهم وإظهاره .

وليس من شأننا الآن أن نبحث في جواز الاجتهاد أو وجوبه ،  
وبطلان التقليد وضرر الأخذ به . ولكن تقييد المحاكم بمذهب  
أبي حنيفة أوقع الناس في كثير من الحرج في بعض المسائل ، مع  
ضعف بعض القضاة السابقين في تطبيق الأحكام ، وتمسكهم بالألفاظ  
والأشكال ، حتى كان من أثر هذا : أن ألغيت الأحكام الشرعية من  
مصر ومن كثير من الأقطار الإسلامية ، إلا في بعض أبواب قلائل ،  
يسمونها ( الأحوال الشخصية ) . وكان من هذا : أن نشأت المحاكم

النظامية والمحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ووضعت قوانين لا تمت الى الاسلام بصلة ، بل نقلت عن قوانين أوروبا نقلاً حرفياً ، من غير تفكير فيما إذا كانت تناسب أخلاقنا وعاداتنا وخلجات نفوسنا . وكان أن ضعف شأن المحاكم الشرعية حتى كادت أن يمحى أثرها ، لولا ظروف خاصة حفظت لمصر أنراً من شريعتها .

ومع كل هذا فإنه لم يجرؤ أحد من العلماء في مصر على التفكير في مخالفة أحكام مذهب أبي حنيفة ، وفي بعضها إرهاب وإجراج . وأول من فكر في ذلك وطلب العمل به — فيما أعلم — هو والذى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر ، وكيل الأزهر سابقاً ، وذلك قبل سنة ١٨٩٢ ، وكان يومئذ كاتب الفتوى لدى شيخه الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية رحمه الله ، فجاءت امرأة شابة حكم على زوجها بالسجن مدة طويلة ، وهي تخشى الفتنة ، وتريد عرض أمرها على المفتي ، ليرى لها رأياً في الطلاق من زوجها لتتزوج من غيره ، وليس في مذهب الامام أبي حنيفة حل لمثل هذه المعضلة إلا الصبر والانتظار . فصرفها الوالد معتذراً أسفاً متألماً ، ثم عرض الأمر على شيخه المفتي ، واقترح له اقتباس بعض الأحكام من

مذهب الامام مالك في مثل هذه المشاكل ، فأبى الشيخ كل الابهاء ، واستنكر هذا الرأي أشد استنكار ، وكان بين الأستاذ وتلميذه جدال حاد في هذا الشأن ، ولكنه لم يؤثر على ما كان بينهما من مودة وعطف . وما زال الأستاذ الوالد — حفظه الله — مقتنعا برأيه ، معتقداً صحته وفائدته للناس .

ثم في أوائل سنة ١٨٩٩ ، وكان الأستاذ الوالد نائباً لمحكمة بنها الشرعيه ، قدم تقريراً لأستاذه الامام الحكيم الشيخ محمد عبد مفتى الديار المصرية ، اتفق فيه كثيراً من أعمال المحاكم الشرعية وأعمال قضاتها على الخصوص ، وأبان عن أوجه النقص والخطأ في اللامحة التي كان معمولاً بها في ذلك الوقت . وهي لأتمحة سنة ١٨٩٧ واقترح عليه أيضاً اقتباس بعض الأحكام من مذهب الامام مالك في التطبيق للاعساره والضرر ، وللغيبه الطويلة .

ثم طاف الأستاذ الامام رحمه الله في صيف تلك السنة على كثير من محاكم الوجه البحرى ، واطلع على سير الأعمال فيها ، ليصف لها الدواء والعلاج بحكمته ، ووضع تقريره المشهور في إصلاح المحاكم في نوفمبر سنة ١٨٩٩ . وهو الذى طبع بمطبعة المنار بمصر في شوال سنة

١٣١٧ هـ - ( ١٩٠٠ ) وافق رأى الأستاذ الامام ورأى تلميذه -  
الأستاذ الوالد - فى كثير من مواطن الخطأ والنقص فى أعمال المحاكم .  
ولكن يظهر أن الأستاذ الامام رحمه الله لم يجد الفرصة مواتية  
لاقتراح أحكام تخالف مذهب الامام أبى حنيفة ، وخاصة فى  
التطبيق من القاضى ، قترك الكلام فى ذلك . ولكنه أشار فى  
الكلام فى المرافعات إشارة عامة ، ودعا الى الأخذ بشئ من أحكام  
المذاهب الثلاثة الأخرى ( ص ٣٨ )

ولما ولي الأستاذ الوالد قضاء السودان ، فى منصب قاضى القضاة  
فى أواخر سنة ١٨٩٩ ، وجد مجال العمل واسعا ، ووجد الفرصة  
مواتية ، فانه لم تكن هناك محاكم ، ولم يكن شئ من النظم ، وكان  
يفشى كل ذلك إنشاء جديدا ، فوضع القوانين واللوائح على النحو  
الذى يراه ويريده ، وأهم ما فى ذلك : التطبيق من القاضى للاعسار  
والضرر ، وللغيبية الطويلة ، وهى الأحكام التى لم تقتبس فى مصر إلا فى  
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ باقتراح الأستاذ الأكبر الشيخ محمد  
مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر حفظه الله .  
ثم اجتمع لدى وزارة الحفانية كثير من الآراء والاقتراحات فى

بعض المسائل في الطلاق وغيره ودرستها لجنة خاصة ألقت لذلك ،  
واختارت منها ما رأته مناسباً وناقماً فصدر القانون رقم ٢٥ لسنة  
١٩٢٩ وأهم ما فيه : إلغاء وصف الطلاق بالعدد ، واعتباره طلاقاً  
واحدة ، باقراح الاستاذ الأ كبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وهذا  
معناه إلغاء ما يسميه الناس ( الطلاق الثلاث ) . فكان عملاً جليلاً ،  
وقتها جديداً ، وكان عملاً من أعمال الرجال .

ثم رأت وزارة الحفانية في هذه الأيام أن تسير في سبيل الإصلاح ،  
فشرت على القضاة وغيرهم كتاباً دورياً في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ،  
تدعو من شاء منهم أن يقترح ما يراه من أحكام المذاهب الأخرى  
سبباً للتخفيف عن الناس ، ورفع الحرج عنهم .

وكانت لى آراء فى أشياء كثيرة أرجو أن أساهم بها فى هذا العمل  
الهام المفيد ، ومن أهمها البحث فى ( نظام الطلاق فى الاسلام ) :  
فشرت فى دراسة الموضوع من جديد ، استند كلاً للدراسات السابقة ،  
ثم كتابته على الطريقة القويمة ، التى سرت عليها أنا وكثير من إخوانى  
ودعونا إليها الناس ، وجاهدنا فى نشرها أكثر من عشرين عاماً . وهى :  
اتباع الكتاب والسنة ، والاقتداء بهما ، والاهتداء بهديهما ، ونبذ



التقليد والعصبية للمذاهب والآراء . وفى هذه السبيل السعادة  
والفلاح .

وأرجو أن يوفقنى الله لمتابعة التحقيق فى مسائل أخرى على  
هذا النهج المستقيم . لأقوم ببعض مايجب على من الدعوة الى الله  
وفى سبيل الله .

أحمد محمد شاكر

---

# بسم الله الرحمن الرحيم

١ — الزواج عقد بين الزوجين، وهما طرفا العقد. والقاعدة العامة في العقود أنها تلزم كل طرف من طرفيها بما التزم به من حقوق في العقد، وأنه لا يملك أحد منهما الاخلال بشيء من حقوق التعاقد، وأنه لا يملك أحدهما فسخ العقد أو إلغائه أو إنهائه وحده، إلا أن يرضى الطرف الآخر. وهذا بَيِّن بالاستقراء التام، لا يحتاج إلى دليل.

٢ — وكان العرب في الجاهلية يتزوجون، كما كانوا يتعاقدون بأنواع أخرى من العقود في المعاملة. وكان العرب أيضا يطلقون الزوجات ما شاءوا من غير قيد ولا حصر. وجاء الاسلام فأقر كثيراً من عقودهم ومعاملاتهم، مع تشريع جديد دقيق، هذب به طرقاً جمّة من طرق التعاقد بينهم. وأقر فيما أقر عقود الزواج، وشرط فيها شروطاً تهذيبها، وجعلها مطابقة للعدالة التامة.

٣ — ثم شرع في تهذيب (الطلاق) وهو حل لعقد النكاح ، يقوم به أحد طرفي العقد وحده . (١) وكان القياس — أو طبيعة التعاقد — يقضي بأن لا يملك حل هذا التعاقد إلا طرفاه معا ، واقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يشرع لعباده الاذن للرجل بالانفراد بالطلاق دون المرأة ، لما في ذلك من المصلحة الظاهرة . فلم يأذن الله بذلك لكان الطلاق باطلاً كله ، إلا أن يرضى الطرفان ، كما هو في سائر العقود . فمن طلق كما أذنه الله فقد صح طلاقه ووقع ، ومن طلق على غير ما أذن الله كان طلاقه باطلاً غير صحيح . لأنه لا يملكه وحده بطبيعة التعاقد ، وإنما يملك ما أذنه

---

(١) يظن أكثر الباحثين أن الطلاق الرجعي ليس حلاً لعقد النكاح ، وأن الرجعية لا تزال زوجاً ، لأن آثار العقد باقية بينهما . وهو وهم ، بل الطلاق يزيل عقد النكاح ، سواء الرجعي وغيره . ونقل ابن حجر في الفتح ( ج ٩ ص ٤٢٦ ) عن ابن السمعاني قال : « الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق إذا وقع زال النكاح ، كالعق ، لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق ، فافترقا » .

به ربه وما ملكه (١) إياه . وكان عمله هذا داخلا تحت عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث صحيح ، رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه من حديث عائشة رضی الله عنها

٤ — وهذا المعنى قد أشار الى ما يقرب منه حجة الاسلام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ( ج ١ ص ٣٨٠ ) بعد أن ذكر أن آية ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ) : « تَضَنَّتِ الْأُمْرُ بِإِقَاعِ الْاِثْنَيْنِ فِي مَرَّتَيْنِ ، فَمِنْ أَوْقَعَ الْاِثْنَيْنِ فِي مَرَّةٍ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِحُكْمِهَا » ثم فسر بعض الآيات الأخرى في أحكام الطلاق ثم قال : « وحكم الطلاق مأخوذ من هذه الآيات ، لولاها لم يكن الطلاق من أحكام الشرع . فلم يجز لنا إثباته مسنونا إلا على هذه الشريطة وبهذا الوصف » . وهو كلام جيد لولا قوله « فلم يجز لنا إثباته مسنونا - الخ » ، لأن الآيات والأحاديث لم تدل على طلاق مسنون وطلاق

---

(١) وقد كنت أشرت الى هذا المعنى إشارة موجزة في تعليقي على كتاب ( الروضة الندية شرح الدرر البهية ) لصديق حسن خان ؛ طبعة إدارة الطباعة المنيرية من نحو عشر سنين ( ج ٢ ص ٤٨ )

غير مسنون . وإعادت على طلاق بأوصاف خاصة وشروط معينة  
أذن به الشارع ، فمن أوقعه على غير هذه الشرائط والأوصاف ، كان  
قد تجاوز ما أذن له فيه ، وأتى بعمل لا يملكه ، إذ لم يؤذن به من  
الشارع ، فكان لغواً ، فلم يميز لنا إيجاباته أصلاً إلا على هذه الشريطة  
وبهذا الوصف .

٥ — وأشار الى ما يقرب منه الامام الطحاوى فى  
شرح معانى الآثار ( ج ٢ ص ٣٤ ) فقال : « فان قال قائل : قد  
رأينا العباد أمروا أن لا ينكحوا النساء إلا على شرائط : منها  
أنهم منعوا من نكاحهن فى عتقهن ، فكان من نكح امرأة فى  
عتقها لم يثبت نكاحه عليها وهو فى حكم من لم يعقد عليها نكاحاً ،  
فالنظر على ذلك أن يكون كذلك هو إذا عقد عليها طلاقاً فى  
وقت قد نهى عن إيقاع الطلاق فيه : أن لا يقع طلاقاً ذلك ، وأن  
يكون فى حكم من لم يوقع طلاقاً . فالجواب فى ذلك : أن ما ذكر من  
عقد النكاح كذلك هو ، وكذلك العقود كلها التى يدخل العباد  
بها فى أشياء لا يدخلون فيها إلا من حيث أمروا بالدخول فيها ، وأما

الخروج منها فقد يجوز بنير ما أمروا بالخروج به . ثم ضرب لذلك مثلاً بالصلاة ، لا يجوز الدخول فيها إلا بالنكير المأمور به ، ويمكن الخروج منها بنير التسليم المأمور به ، كأي فعل من الأفعال المنافية للصلاة ، وإن كان الفاعل لذلك مسيئاً .

٦ — والاعتراض صحيح ، والاجابة عنه باطلة . فانها قياس للعقود على العبادات . وهذه غير تلك ، والعقد تعلق به حق الطرف الآخر الذي تعاقده معه ، فلم يجز الخروج منه والتخلي عما للتمزم به أحدهما إلا برضى الطرف الآخر ، والطلاق من هذا الباب ، ولكن الشارع أذن لأحدهما بالخروج من عقد النكاح على صفة مخصوصة ، فلا يجوز له أن يتجاوز الحد المأذون فيه . وهو ظاهر واضح .

٧ — وكان شأن الطلاق في الجاهلية ثم في أول الاسلام ؛ قبل نزول آية البقرة في الطلاق — ما قالت عائشة : « كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته اذا ارتجىها وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر . حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبينى مني ولا آويك أبدا قالت :

وكيف ذاك ؟ قال : أطلقك ، فكلمنا نهمتُ عِدَّتَكَ أن تنقضى راجعُكَ . فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها . فسكنت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته . فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن : ( الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسرح بإحسان ) قالت عائشة : فاستأنف الناسُ الطلاق مستقبلاً : مَنْ كان طلق ومن لم يكن طلق « (١) .

٨ — وهذه هي الآيات التي أنزلها الله سبحانه وتعالى في كتابه في شأن الطلاق : في سورة البقرة :  
( الَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . فَإِنْ فَاءُوا

---

(١) حديث صحيح، رواه الترمذی (ج ١ ص ٢٢٤) والحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٢٧٩ — ٢٨٠) من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . ورواه الترمذی وغيره مرسلًا من حديث هشام بن عروة عن أبيه فقط . وكلا الاسنادین عندي صحيح ، فإن حديث عائشة هو من طريق يعلى بن شبيب المكي ، وهو ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه النسائي وأبو زرعة . وسيأتي في رقم ( ١١٤ ) حديث لابن عباس في معناه ، وهو شاهد له يؤيده .

فَلَنْ أَفْهَى غَفُورٌ رَحِيمٌ [٢٢٦] وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [٢٢٧] وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّعْنَ بَأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ. وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا. وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ. وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [٢٢٨] الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ. فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ. وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ. فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَاجْتَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ. تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا. وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [٢٢٩] فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ زَوْجًا غَيْرَهُ. فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ. وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ [٢٣٠] وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَدَنْ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ. وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ. وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا. وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ



عليكم من الكتاب والحكمة يَعْظُمُ بِهِ. وَاسْمُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا  
أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [٢٣١] وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ  
فَلَا تُمْسِكُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ -  
ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ -  
ذَلِكَمُ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ. وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ  
([٢٣٢]).

٩ — ثُمَّ قَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ :

(الْأَجْنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ قَرَّبْتُمُوهُنَّ  
لَهُنَّ فَرِيضَةٌ. وَتَمْسُوهُنَّ عَلَى الْمُؤْسِجِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَثَرِ قَدْرُهُ.  
مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ [٢٣٦] وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ  
قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ  
إِلَّا أَنْ يَتَّفِقُوا أَوْ يُعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ. وَأَنْ  
تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى. وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ. إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ  
بَصِيرٌ [٢٣٧]).

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ :

(وَالْمُطَلَّاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ [٢٤١]).

١٠ — وقال تعالى في سورة الاحزاب :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا . فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ مَرَاحًا جَمِيلًا [٤٩] ) .

١١ — وقال تعالى في سورة الطلاق :

( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّاهُوهُنَّ لَعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِلَّةَ . وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ . لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ . وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ . وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ . لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا [١] فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرِوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرِوفٍ . وَاشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ، وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ . ذَلِكَ لَكُمْ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا [٢] وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ . وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ . إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ . قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا [٣] ) .

١٢ — وروى مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٦) عن نافع :

« أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عمرُ بن الخطاب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مُرَّهٌ فليراجعها، فليمسكها، حتى تطهرَ، ثم تحيضَ، ثم تطهرَ، ثم إن شاء أمسكها بعدُ، وإن شاء طلق قبل أن يمسَّ. فتلك العدة التي أمر الله أن يطلقَ لها النساءَ » (١).

١٣ — وهذه القصة أصل الباب في الطلاق الموافق لما ورد في القرآن، وهو الذي يسمى في اصطلاح المحدثين والفقهاء (طلاق السنة) قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن (ج ٢ ص ٢٦٤) « قال علماؤنا: طلاقُ السنة ما جمع سبعة شروط، وهي: أن يطلقها واحدةً، وهي ممن تحيض، طاهرًا، لم يمسه في ذلك الطهر، ولا تقدمه طلاقٌ في حيض، ولا تبعه طلاقٌ في طهر يتلوه، وخلا عن العوض. وهذه الشروط السبعة مستقراتٌ من حديث ابن عمر ». وقد بقي من صور طلاق السنة أن يطلقها وهي حامل، وهذه الصورة ثابتةٌ أيضًا في حديث ابن عمر هذا، فإن في (١) حديث صحيح، رواه البخاري ومسلم من طريق مالك.

بعض رواياته « مرهٌ فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ». رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن .

١٤ — وروايات هذا الحديث وألفاظه كثيرة في كتب

السنة . وفيها خلاف شديد في احتساب الطلقة التي طلقها ابنُ عمر في الحيض ، حتى كادت تكون اضطراباً . وأصرحها رواية ابن جريج عن أبي الزبير : أنه سمع عبد الرحمن بن أئمن يسأل ابن عمر عن ذلك . وأن ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بمراجعتها ، وقال عبد الله : « قَرَدَهَا عَلَى وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً » .

وهذه الرواية رواها الامام أحمد في مسنده برقم ( ٥٥٢٤ ج ٢ ص

٨٠ — ٨١ ) وأبو داود في سننه برقم ( ٢١٨٥ ج ٢ ص ٢٥٦ )

ورواها أيضاً مسلم في صحيحه ( ج ١ ص ٤٢٣ ) والنسائي ( ج ٢ ص ٩٤ )

ولكنهما لم يذكرَا كلمة « ولم يرها شيئاً » ، لأن كثيراً من علماء

الحديث أنكروها على أبي الزبير جداً ، ولكن أبو الزبير ثقة ثبت ،

ولم يُتسكَّم فيه إلا بأنه قد يروى بعض الأحاديث بالنعنة من غير

مجماع ، فيُخشى من تدليسه ، وليس الأمر كذلك هنا ، فإنه صرح بأنه

سمعه من ابن عمر .

١٥ — ويؤيد صحة رواية أبي الزبير أنه روى هذه القصة نفسها سمعاً عن جابر بن عبد الله . ففي مسند الامام أحمد برقم ( ١٥٢١١ ج ٣ ص ٣٨٦ ) من طريق ابن كهيمة : « حدثنا أبو الزبير قال : سألت جابراً عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض ؟ فقال : طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض ، فأتى عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليرأجعهما فانها امرأته . وهذا إسناد صحيح ، لأن ابن كهيمة ثقة حجة ، خلافاً لمن تكلم في بعض رواياته . وقد صرح بالسماع من أبي الزبير ، وصرح أبو الزبير بأنه هو الذي سأل جابراً . فدل على أنه تثبت من هذه الكلمة ، إذ سمعها من ابن عمر ثم سأل عنها جابر بن عبد الله ، وروى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أبطل الطلاق الذي صدر من ابن عمر في الحيض .

١٦ — ثم إن أبا الزبير لم ينفرد برواية هذا المعنى عن ابن عمر ، فقد روى محمد بن عبد السلام الخشني : « حدثنا محمد بن بكشار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق

امراته وهى حائض ، قال ابن عمر : لا يُعْتَدُ بذلك « رواه ابن حزم فى المحلى (ج ١٠ ص ١٦٣ ) من طريق الخشنى ، وقوله ابن القيم فى زاد المعاد (ج ٤ ص ٤٤ ) . وهذا إسناد صحيح جداً . وهو يؤيد رواية أبى الزبير .

١٧ — وأما الروايات الأخرى فى حديث ابن عمر هذا ، التى احتج بها القائلون بوقوع الطلاق فى الحيض : فإنها ليس فيها شئ صريح ، وألفاظها مضطربة ، وهى تخالف ما ثبت صريحاً بالروايات الصحيحة ، وتختلف أيضاً ما يفهم من ظاهر القرآن ، ومن القواعد الصحيحة المعقولة فى العقود والفسوخ واستثناء الطلاق منها . وجوب الوقوف عند الحد المستثنى المأذون فيه .

١٨ — فأكثر ما فى الأمر أن تكون هذه الروايات معارضة لرواية أبى الزبير عن ابن عمر وعن جابر . ويجب عند التعارض الجمع بين الروايتين — إن أمكن — أو الترجيح . أما الجمع بينهما هنا فهو غير ممكن ، إذ كانتا روايتين عن قصة واحدة . هى قصة طلاق ابن عمر للحائض ، فلا بد من الرجوع الى الترجيح . وتكون رواية أبى الزبير أرجح بموافقته للظاهر من القرآن ، وللقواعد

الصحيحة ، فإن الله أمر بالطلاق لاستقبال العدة ، فالمطلق في الحيض مخالفٌ لهذا الأمر ، فكان عمله غير صحيح ولا أثر له .

١٩ — والحكمة في المنع من الطلاق في الحيض أوفى

طهر مسها فيه : أن ذلك يطيل على المرأة العدة ، فانها إن كانت حائضا لم تحسب الحيضة من عدتها ، فسَدَّ نَظَرُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضِهَا وَتَمَّ مَدَّةَ طَهْرِهَا ، ثُمَّ تَبْدَأُ الْعِدَّةَ مِنَ الْحَيْضَةِ التَّالِيَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا وَمَسَّهَا فِي الطَّهْرِ فَاتَّهَتْ لَا تَدْرِي بِمَ تَمْتَدُّ : أَبِلِ الْحَيْضِ أَمْ بَوْضِعِ الْحَمْلِ إِذَا كَانَتْ حَمَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَسِيسِ ؟!

٢٠ — فلو كانت الروايات التي يحتاج بها القائلون بوقوع

طلقة ابن عمر في الحيض صحيحة لكان الأمر بمراجعتها ثم التربص بها إلى أن تطهر ، ثم يطلقها إن شاء في الطهر الثاني قبل أن يمَسَّ — : أمراً باطلاً عدتها زمناً أكثر مما أريد من الرفق بها .

٢١ — ثم إنى وجدت بعد ذلك رواية أخرى تؤيد

رواية أبي الزبير ، فقد روى ابن وهب في كتابه الجامع : « نا ابن أبي ذئب أن ناقصاً أخبرهم عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي

حائض، فسأل عمرُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك؟ فقال: «مرءةٌ  
 فليراجعها ثم لميسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر؛ ثم إن شاء  
 أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي  
 أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء، وهي واحدة». وقوله ابن حزم  
 في المحلى (ج ١٠ ص ١٦٤) وابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ٤٧)  
 وقوله ابن حجر في فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠٨) مختصراً وزاد:  
 «قل ابن أبي ذئب: وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالماً  
 يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك». ورواه الدارقطني في  
 سفته (ص ٤٢٩) من طريق يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق وابن  
 أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر بنحوه، ولكن قال فيه: «هي  
 واحدة، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»: ثم روى  
 نحوه من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. وهذه أسانيد  
 كلها صحيحة.

٢٢ — ومن الغريب أن هذه الروايات ذكرت في معرض  
 الاستدلال على وقوع الطلقة التي كانت في الحيض! وفهموا من قوله  
 «وهي واحدة» أن الضمير يعود إلى تلك الطلقة! حتى إن ابن



حزم وابن القيم لم يجدا لها مخلصاً من هذه الحجة إلا أن يزعموا أن الكلمة في السياق محتملة أن لا تكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . أى كأنها مدرجة من الراوى . أو يتأولاها بتأويل غير جيد . مع أن سياق الكلام صريح في أنها من الحديث المرفوع ، وخاصة في رواية الدارقطنى من طريق يزيد بن هرون .

٢٣ — والصحيح الواضح : أن قوله : « هى واحدة »

إنما يراد به الطلقة التى ستكون في الطهر الثانى في قبْلِ العدة . لأنها أقرب مذكور إلى الضمير ، بل إنه لم يذكر غيرها في اللفظ النبوى الكريم ، وطلقه الحيض أشير إليه فيه فقط ، وفُهِمَت من سياق الكلام ، فلا يمكن أن يعود الضمير إليها . ويكون معنى قوله « هى واحدة » : إن طلق كما أمر كانت طلقة واحدة ، ولا تكون طلقة ثانية ، لعدم الاعتداد بالأولى التى كانت لغير العدة . فتكون هذه الرواية مؤيدة لرواية أبى الزبير ، ودليلاً على بطلان الطلاق في الحيض .

٢٤ — ومما احتج به مخالفونا أن زعموا أن قوله « مرة »

فأبراجها « دليل على وقوع الطلاق في الحيض . وهو دليل غير قائم .

لأن المراجعة هنا المرادُ بها المعنى اللغوي للكلمة ، وأما استعمالها في مراجعة المطلقة الرجعية فانما هو اصطلاح مستحدث بعد عصر النبوة ، ولم تستعمل بهذا المعنى في القرآن أصلاً ، بل استعمل الردُّ والامساكُ فقط : ( وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ) ( فامساكٌ بمعروفٍ ) ( فأمسكوهنَّ بمعروفٍ ) ( ولا تُمسِكوهنَّ ضَرَارًا ) . وأما المراجعة فانها استعملت في القرآن في غير هذا المعنى الاصطلاحي : استعملت في المطلقة الطلقة الثالثة إذا تزوجت رجلاً آخر وطلقها ثم تعود بنكاح جديد الى زوجها الأول : ( فان طلقها فلا تحلُّ له من بعدُ حتى تنكحَ زوجاً غيره ، فان طلقها فلا جناحَ عليهما أن يتراجعا ) .

٢٥ — ونرجع الآن الى ما كنا فيه من رسم أحوال

الطلاق :

قال الله تعالى : ( الطلاق مرتان ، فامساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان ) والمعنى الظاهر من هذه الآية : أن الطلاق يكون مرتين ، وفي كل مرة إما إمساكٌ بمعروفٍ ، وإما تسريحٌ بإحسان . الرجل مخير بعد إيقاع الطلقة الأولى — على الوجه الشرعى المبين في

الكتاب - بين أن يرجع فيما اختار من الفراق ، فيمسك زوجته ويعاشرها باحسان ، وبين أن يعزم أمره ، ويدع زوجته في عدتها من غير رجعة حتى تبلغ أجلها وتنقضى عدتها . فإذا راجعها الى عصمتها أو تزوجها ثانياً بعد انقضاء عدتها ثم شجر بينهما ما يجيب اليه الفراق مرة أخرى ، وعزم الطلاق فطلق : كان شأنه في هذه المرة الثانية ، كمثل شأنه في المرة الأولى : إمساك بمعروف أو تسريح باحسان .

٢٦ - ثم إن عاد الى معاشرتها بالرجعة أو بالزواج ، بعد أن طلق مرتين : فإنه لم يبق له عليها بعد ذلك إلا طلاق واحدة : ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحْوَالُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) فلا يملك عليها رجعة وهي في عدته ، ولا يجوز له أن يتزوجها إلا بعد زواجها برجل آخر ثم يطلقها ذلك الزوج الآخر : ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ) لأن الزوج الأول بعد أن طارفا ثلاث مرات غلب على الظن أن معاشرته إياها لا تستقيم ، ولكنها إن تزوجت غيره وجرت معاشرته رجل آخر ، فلعلها تحن الى زوجها الأول ، وتذكر ما كان بينهما من خطأ منها فتندم عليه وتتوب منه ، وما كان من خطأ منه فيقبل

لها أنها قد تحسن علاجه . وكذلك الزوج الأول : لعلمه يرى مثل ذلك أو أكثر منه ، وأنه أقدر على علاج ما كان بينهما من شر . بعد أن يَقْضَ مضجعه إذ يعلم أن زوجه بين يدي رجل آخر (فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيا حدود الله) .

٢٧ — هذا هو السياق الصحيح الواضح لمعاني الآية ، وأن قوله : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) معناه : أن كل مرة من المراتين يجب أن يقبعا أحد أمرين : إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . وبذلك فسرهما الحافظ ابن كثير في تفسيره (ج ١ ص ٥٣٨) قال : « أي إذا طلقها واحدة أو اثنتين فأنت مخير فيها مادامت عندها باقية بين أن تردّها إليك ناوياً الإصلاح بها والإحسان إليها ، وبين أن تتركها حتى تنقضي عدتها فتبين منك وتطلق سراحها محسناً إليها لا تظلمها من حقها شيئاً ولا تضارّها » .

٢٨ — ونقل ابن جرير الطبري في التفسير (ج ٢ ص ٢٧٨) عن السدي « إذا طلق واحدة أو اثنتين إما أن يمساك ويمسك يراجع — بمعروف وإما سكت عنها حتى تنقضي عدتها

فتكون أحق بنفسها» ونقل نحوه عن الضحاك، ثم قال: «وكان قائل  
هذا القول الذي ذكرناه عن السدي والضحاك ذهبوا الى أن معنى  
الكلام : الطلاق مرتان، فإمسك في كل واحدة منهما لمن بمعروف  
أو تسريح بإحسان . وهذا منعب مما يحتمله ظاهر التنزيل ، لولا  
الخبر الذي ذكرته عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه اسماعيل  
بن ميمون عن أبي رزین، فإن اتباع الخبر عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أولى بنا من غيره . وخبر أبي رزین نصه، كما رواه الطبري  
وغیره : « آتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل . فقال : يا رسول الله ،  
أرايت قوله (الطلاق مرتان ، فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان )  
فأين الثالثة ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إمسك بمعروف  
أو تسريح بإحسان : هي الثالثة » .

٢٩ - ونعم : إن الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أولى بنا من غيره ، وعلى العين والرأس ما ورد عنه عليه الصلاة  
والسلام إذا كان صحيحاً ثابتاً . ولكن خبر أبي رزین هذا غير  
صحيح ، فإنه مرسل غير موصول ، لأن أبا رزین الأسدي تابعي ، وليس

محمايا . والمرسل لاحبة فيه ، لأنه عن راو مجهول . ثم إنه خبر باطل المعنى جداً ، وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُفسر الطلقة الثالثة بهذا ، وهي ثابتة في الآية التي بعدها في سياق الكلام : ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) وإلا كانت هذه طلقة رابعة . وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة .

٣٠ — ثم بعد كتابة ما تقدم وجدتُ حجة الاسلام أبابكر الجصاص ذهب في تفسير الآية إلى الصواب . وأبان عنه أحسن بيان ، فقال ( ج ١ ص ٣٨٩ — ٣٩٠ ) : « أما قوله : أو تسريح بإحسان ، فقد قيل فيه وجهان ، أحدهما : أن المراد به الثالثة ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث غير ثابت من طريق النقل . ويرده الظاهر أيضا — ثم ذكر حديث أبي رزين ، وقال : — وقد روى عن جماعة من السلف : منهم الشئبى والضحاك : أنه تركها حتى تنقضى عدتها . وهذا التأويل أصح . إذ لم يكن الخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ثابتا . وذلك من وجوه ، أحدها : أن سائر المواضع التي ذكر الله فيها عقيب الطلاق الإمساك والفراق فأنما أراد به ترك الرجعة . منه قوله تعالى :

(وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) والمراد بالتسريح ترك الرجعة . إذ معلوم أنه لم يُرد فأمسكوهن بمعروف أو طلقوهن واحدة أخرى . ومنه قوله تعالى : ( فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو طارقهن بمعروف ) ولم يرد به إيقاعاً مستقبلاً ، وإنما أراد به تركها حتى تنقضي عدتها . والجهة الأخرى : أن الثالثة مذكورة في نسق الخطاب ، في قوله تعالى : ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) فإذا كانت الثالثة مذكورة في صدر هذا الخطاب ، مفيدة للبينة الموجبة للتحريم إلا بعد زواج . وجب حمل قوله تعالى ( أو تسريحاً بإحسان ) : على فائدة مجددّة ، وهي وقوع البينة بالامتنين بعد انقضاء العدة . . . . . وأيضا : لو كان التسريح بإحسان هو الثالثة فوجب أن يكون قوله تعالى ( فإن طلقها ) عقيب ذلك : هي الرابعة ، لأن الغاء للعقب قد اقتضى طلاقاً مستقبلاً بعد ما تقدم ذكره . فثبت بذلك أن قوله تعالى ( أو تسريحاً بإحسان ) : هو تركها حتى تنقضي عدتها .

جهة المعنى ، تعين أن معنى الآية : أن المطلق لا يزال في فسحة من أمره ، وهو بالخيار بين الامساك والتسريح في الطلقة الأولى ثم في الطلقة الثانية. فإذا بَتَّ الطلاق بالثالثة قد نُزِعَ الأمر من يده ، بعد أن جرب الزوجان اشتراكهما في الحياة ثلاث مرارٍ فشلت فحرج بهما ، وبطل الخيار ، وصارا إلى حكم باتٍ قاطع ( لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) وهذا المعنى هو الموافق لنظم القرآن ، والمناسب لأعلى درجات البلاغة .

٣٢ - فكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعملون بما أمر الله في كتابه ، فيطلقون طلاقاً واحداً يستقبلون بها عدة النساء ، ولذلك غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أخبره عمر أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، كما رواه مسلم في صحيحه ( ج ١ ص ٤٢٢ ) وغضب أيضاً إذ بلغه أن رجلاً طلق امرأته ثلاث تطليقات . كما روى النسائي في سننه ( ج ٢ ص ٩٥ ) بإسناد صحيح عن محمود بن كبيد قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً . فقام غضبان ، ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأقاربين أظهركم ! حتى



قام رجل ، وقال : يا رسول الله . ألا أقتله ؟ ، (١) وأغلب ظني

(١) نقل الشوكاني (ج ٧ ص ١١ — ١٢) عن ابن كثير أنه قال « إسناده جيد » وقال ابن حجر في بلوغ المرام ( رقم ١١٠٥ ص ٢٢٤ ) « رواه موقوفون » . وقال في فتح الباري (ج ٩ ص ٣١٥) : « رجاله ثقات ، لكن محمود بن ليبد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يثبت له منه سماع ؛ وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية ؛ وقد ترجم له أحمد في مسنده ، وأخرج له عدة أحاديث ، ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع ، وقد قال النسائي بعد تخريجه : لا أعلم أحداً رواه غير مخزومة بن بكير — يعني ابن الأشج — عن أبيه ا هـ . ورواية مخزومة عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث ، وقد قيل : إنه لم يسمع من أبيه » . وقال ابن حزم في المحلى (ج ١٠ ص ١٦٨) : « وأما خبر محمود بن ليبد فرسل ، ولا حجة في مرسل ، ومخزومة لم يسمع من أبيه شيئاً » . ولا ابن حزم كلمة أخرى في محمود بن ليبد ذكرها في كتاب الصلاة من المحلى (ج ٣ ص ١٨٨) فزعم أن محموداً بن ليبد هو محمود بن الربيع بن ليبد ! وهو وهم ، بل هما اثنان ، أحدهما : محمود بن الربيع بن سراقه ؛ والآخر : محمود بن ليبد بن رافع ؛ وانظر ما كتبناه على المحلى هناك . وأما الكلام في سماع مخزومة من أبيه : فالحق

أن هذا الرجل هور كانة بن عبد يزيد.

أنه سمع منه، كما ثبت ذلك عن معن بن عيسى وعن مالك، وقد سأله مالك خلف له أنه سمع من أبيه، وغرمة ثقة، ولو كان لم يسمع منه فلا يضعف ذلك روايته، لأنه كان عنده كتاب أبيه، وهذه وجادة هي عندنا تشبه السماع أو تكون أقوى منه. وقد أخرج مسلم بعض روايته عن أبيه، وهذا أمانة صحتها. وأما محمود بن لبيد فإنه صحابي صغير، وغاية ما في الأمر أن يكون حديثه؛ إذا كان لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم — من مراسيل الصحابة، و مراسيل الصحابة حجة؛ كما أوضحت ذلك في شرحي على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ٢٧). وأما قول الحافظ ابن حجر: إن أحاديثه في المسند ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع — فإنه ذهول منه أو نسيان؛ ففي مسند أحمد (ج ٥ ص ٤٢٧) بإسناد صحيح عن محمود بن لبيد قال: «أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا المغرب في مسجدنا، فلما سلم منها قال: اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم، للسبحة بعد المغرب» وهذا صريح في السماع، ومن العجب أن الحافظ ابن حجر نقل هذا الحديث نفسه محتجابه على سماع محمود بن لبيد في ترجمته من الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) والله أعلم.

٣٣ — فروى الامام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٢٣٨٧ ج ١ ص ٢٦٥) بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : « طلق رُكَّانةُ بنُ عبدِ يزيدَ أخو بنى مُطَلِّبٍ امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً : قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقها ؟ قال : طلقها ثلاثاً . قال فقال : فى مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فأتى تلكَ واحدةً . فارجعها إن شئت . قال : فرجَّعها . فكان ابن عباس يَرى أنما الطلاقُ عند كلِّ طهرٍ » (١)

(١) قصة رُكَّانة هذه وردت بروايات مختلفة ؛ وبأسانيد منبأينة . وهذه الرواية أحسنها وأوضحها . ونقل ابن القيم فى إغاثة اللهفان ( ص ١٥٦ ) أن الضياء المقدسى رواها فى المختارة التى هى أصح من مستدرک الحاكم . ونقل الشوكانى ( ج ٧ ص ١٧ — ١٨ ) أن أبى يعلى رواها وصحَّحها أيضاً . ونقل السيوطى فى الدر المنثور ( ج ١ ص ٢٧٩ ) والالوسى فى التفسير ( ج ١ ص ٤٣١ ) أن البيهقى رواها أيضاً . ونقل الجصاص فى أحكام القرآن ( ج ١ ص ٣٨٨ ) أن ابن اسحق قال : « التلات ترد إلى الواحدة » واحتج بهذا الحديث . وقوله فى الحديث « إنما تلك واحدة » هكذا هو « تلك » اسم إشارة ، ويرفع « واحدة » . وهو الصواب فى

الرواية، والصحيح في المعنى البليغ. ولكن جاء هذا الحرف في إعلام الموقعين (ج ٣ ص ٢٥) وعون المعبود شرح أبي داود (ج ٢ ص ٢٢٩) والتعليق المعنى شرح الدارقطني (ص ٤٤٦) — : بلفظ « تملك » فعل مضارع من ( ملك ) وينصب « واحدة » فرجعنا إلى نسختين مخطوطتين قديمتين من زاد المعاد — بدار الكتب المصرية — فوجدناها كذلك « تملك » فعل مضارع ، وأنا أرجح أن هذا تحريف من الناسخين ، وأن الصواب « تلك » اسم إشارة ، لانه كذلك هو في زاد المعاد المطبوع بمصر وبألمند وإفانة اللفهان ، وكذلك هو في مسند أحمد المطبوع ، وفي نسخة منه مخطوطة مصرية ، وأخرى مخطوطة مغربية . وكذلك هو في كل الكتب التي نقلته عن المسند : كفتح الباري ، وفتح القدير ، ونيل الأوطار وغيرها . وكذلك نقله السيوطي في الدر المنثور والاكوسي في التفسير عن البيهقي بلفظ « تلك » ، وكذلك نقله الجصاص في أحكام القرآن عن ابن اسحق ، ولم ينقل الحديث عن المسند فيما أظن . ومما يؤيد أن لفظ « تلك » اسم إشارة هو الصواب : أن الحافظ ابن حجر نقل الحديث بالمعنى في بلوغ المرام ( برقم ١١٠٧ ) واختصره فقال : « فانها واحدة » فأنا بضمير مناب اسم الإشارة ، ولو كان صحة اللفظ « تملك » ما فعل ذلك إن شاء الله . ثم وجدت أن ابن القيم نقل الحديث في إفانة اللفهان (ص ١٧٧)

٣٤ — وهاتان الحادثتان — أعنى حادثة ابن عمر ، وحادثة  
ركانة<sup>(١)</sup> من الشاذّ النادر، الذى غضب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واستنكره ، وأرجعه الى مقتضى الكتاب ، من بطلان الطلاق  
فى الحيض ، ومن اعتبار الطلقات الثلاث فى مجلس واحد طلبة  
واحدة ، ولم يُحفظ — فيما علمنا من الأخبار — أن أحداً فى عهده  
صلى الله عليه وسلم طلق فى الحيض إلاّ عبد الله بن عمر ، أو طلق ثلاث  
تطبيقات جميعاً إلاّ الذى حكينا ، وإلاّ غَوَّيرَ الْمُحَلِّلَانِ الذى  
لَا عَنْ أَمْرَاتِهِ ، ثم قال : « كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ  
أُتِيتُهَا . فطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ « فَعَى الطَّلَاقُ ،  
فَعَى الطَّلَاقُ ، فَعَى الطَّلَاقُ » وَلَمْ يَرُدْ فِي الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

---

عن كتاب الوثائق الكبير لأبى الحسن اللخمي بلفظ : « إنما هي  
واحدة ؛ فإن شئت فدعها ، وإن شئت فارتجعها » . وهذا أيضا  
يؤيد أن صحة الكلمة فى رواية أحمد « إنما تلك » اسم إشارة .  
والله أعلم .

(١) إن ثبت أن ما حكاه محمود بن لبيد هو عن حادثة ركانة .  
وإذا كان عن حادثة أخرى لشخص آخر كانت الحوادث ثلاثا .

قال الشوكاني (ج ٧ ص ١٢ — ١٣) : « إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سكت عن ذلك لأن الملائنة تبين بنفس اللعان ، فالطلاق الواقع من الزوج بعد ذلك لا محل له ، فكأنه طلق أجنبية ، ولا يجب إنكار مثل ذلك » .

٣٥ — ولعله يكون قد وقعت حوادث قليلة في مثل هذا ، ولكنها لم تنقل إلينا مفصلة ، لأن إيقاع ثلاث تطليقات كان يُردّ إلى طلاق واحدة ، إذ هي قرّة واحدة كنص القرآن ( الطلاق مرتان ) . وكان الأمر على ذلك أيضا في عهد أبي بكر وسنتين — أو ثلاثا — من خلافة عمر ، كما قال ابن عباس : « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر — : طلاق الثلاث واحدة » . قال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم ، وهذا حديث صحيح ، رواه الإمام أحمد في المسند ( رقم ٢٨٧٧ ج ١ ص ٣١٤ ) ورواه مسلم في صحيحه ( ج ١ ص ٤٣٣ — ٤٣٤ ) والحاكم في المستدرک ( ج ٢ ص ١٩٦ )

٣٦ — وهذا الحديث أصل جليل من أصول التشريع في

الطلاق . والبحث فيه من مزالق الأقدام ، فانه يصادم كثيراً مما ينهب إليه جمهور العلماء وعامة الدّهاء في الطلاق . وقد يما كان موضع نزاع وخلاف واضطراب . ولشيخ الاسلام ابن تيمية ثم تلميذه الامام ابن القيم الباع الطويل في شرحه والكلام عليه ، ونصرة القول بوقوع الطلاق الثلاث طلقة واحدة فقط ، كما هو معروف مشهور . (١)

٣٧ — وقد يظن أنه لا حاجة بنا الى الكلام في هذا الموضوع بعد صدور القانون ( رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ) الذي ينص على أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة يقع طلقة واحدة . ولكننا نرى في ذلك رأياً آخر ، وأن هذا القانون لم يعالج كل مايجب علاجه من تهوّر الناس في إيقاع الطلاق بالحق وبالباطل ، ولم يرجع بهم الى ما يوافق الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة ، في التفرقة بين الطلاق الصحيح الذي يقع ويترتب عليه أثره ،

---

(١) انظر فتاوى ابن تيمية ( ج ٣ ص ١٣ - ٢٥ ) وزاد المعاد لابن القيم ( ج ٤ ص ٥١ - ٦٣ ) وإعلام الموقعين له أيضاً ( ج ٣ ص ٢٤ - ٣٤ ) وإثابة اللهفان له أيضاً ( ص ١٥٣ - ١٨٣ )

وبين الطلاق الباطل الذى لا يقع ولا يعبأ به الشارع ويستهزئ به لغو الكلام. وإن أعاد فائسةً كبيرةً فى إزالة كابوس اللفظ ( بالطلاق الثلاث ) .

٣٨ — وأول ما نبهت فيه أن نحدد موضع الخلاف بين القائلين بوقوع الطلقات الثلاث مجموعة وبين القائلين بوقوعها طلقة واحدة .

٣٩ — الذى يظنه كل الناس ، والذى يفهم من أقوال جمهور من تعرضوا لهذا البحث من العلماء — أنهم يريدون بالطلاق الثلاث لفظ ( طالق ثلاثاً ) وما فى معناه ، أى لفظ الطلاق موصوفاً بعدد لفظاً أو إشارة أو نحو ذلك . ويعتبرون أن الخلاف بين المتقسمين فى وقوع الطلاق الثلاث أو عدم وقوعه إنما هو فى هذه الكلمة وما فى معناها ، بل ويحملون كل ما ورد فى الأحاديث والأخبار من التعبير عن إيقاع طلقات ثلاث على أنه قول المطلق ( طالق ثلاثاً ) . وكل هذا خطأ صرف ، وانتقال نظر غريب ، وقلب للأوضاع العربية فى الكلام ، وعدول عن استعمال صحيح مفهوم إلى استعمال باطل غير مفهوم . ثم تعالوا فى ذلك حتى قال قائلهم :



« إذا خاطب امرأته بلفظ من ألفاظ الطلاق ، كقوله : أنت طالق أو بائن أو بئنة أو ما أشبهها ونوى طلقين أو ثلاثاً وقع » (١) ، فعملوا النية تقوم مقام العدد اللفظي .

٤٠ — ووجه الخطأ في ذلك : أن العقود ، كالبيع والنكاح ، والفدوخ ، كالأقالة والطلاق — : حقائق معوية ، لا وجود لها في الخارج إلا بإيجادها بالدلالة عليها بالألفاظ التي وضعت لها ، في العرف اللغوي في الجاهلية ، ثم العرف الشرعي في الإسلام ، كقوله : بتت ونكحت وأقلت وطلقت ، فهذه الحقائق توجد عند النطق بالألفاظ الموضوعه لها بشروطها ، لا قبله . سواء أ قلنا : إنها إخبار لفظاً ومعنى ، وإنها دلت على المعنى بالاقضاء ، بأن يكون حكاية عن تحصيل البيع أو نحوه ، وهو متوقف على حصول المعنى الموجب ، فهو لازم متقدم . كما ذهب إليه الحنيفة وغيرهم ، أم قلنا : إنها إخبار لفظاً لإنشاء معنى ،

(١) المهذب للشيرازي (ج ٢ ص ٨٨) والمحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ١٧٤) .

كما هو منهج الشافعية<sup>(١)</sup> : فان الخلاف في هذا يكاد يكون شكلياً ،  
وإنما المفهوم الواقع على القولين أن هذه الحقائق — من عقود  
وفسوخ — لا تتحقق ماهيتها المعنوية ولا توجد آثارها في الخارج  
إلا عند النطق بالألفاظ الدالة عليها ، وأنها هي التي تنشئها  
وتوجدُها ، ثم تدلُّ على وجودها. ولذلك لو قيلتُ على سبيل الإخبار

---

(١) انظر شرح مسلم الثبوت (ج ٢ ص ١٠٣ — ١٠٧) .  
وهذا التعبير المبهم المغلق تعبيره ! وترجمته إلى اللغة العربية: أنك  
إذا أردت البيع — مثلاً — وعقدت العزم عليه ، وشرعت في  
تنفيذ عزمك — : وجد في نفسك معنى خاص ، وهو الحقيقة  
المعنوية التي عزمت على إيجادها . فهذه الحقيقة توجد في النفس  
عند النطق باللفظ الدال عليها ، فإذا قلت « بعت » وجدت هذه  
الحقيقة في نفسك ، ودل اللفظ على أنك أوجدتها حين النطق .  
فهى المعنى الموجب لهذا اللفظ ، وهى لازمة له ، ووجودها في  
النفس متقدم على النطق به تقدم الملزوم على اللازم ، وهو تقدم اعتبارى ،  
وإن كان مقترناً به في الوقت ؛ فاللفظ إذن إخبار لفظاً ومعنى عن  
هذا المعنى الذى فى النفس ! ومعنى هذا الكلام ونتيجته :  
أنه فلسفة فى اللف والدوران ؛ وآخره أنه إخبار لفظاً بإنشاء معنى !!

المحض عن الماضي لم تدلّ على الانشاء والايجاد ، وكان الاخبار إما صدقاً وإما كذباً فقط . ولئلك قالوا : « لو قال الرجل لمطلقته الرجعية في العدة . طلقتك ، سئل عن نيته ؟ فان نوى الانشاء يقع الطلاق الآخر . وإن نوى الاخبار لا يقع (١) » .

٤١ — فقول القائل « أنت طالق » يوجد به حين القول حقيقة معنوية واقعية : هي : الطلاق ، أو هي فسخ وإنهاء لعقد الزواج الذي بينهما بصفة خاصة لها أحكام معينة ، ووصفه بعد ذلك هذا الفعل بالعدد ( مرتين ) أو ( ثلاثاً ) وصفٌ باطلٌ غير صحيح ، وهو لغوٌ من القول ، إذ أن قوله ( ثلاثاً ) — مثلاً — صفة لمفعول مطلق محذوف ، هو مصدرُ الفعل ، وهو ( طلاقاً ) (٢) . وهذا المصدر هو الذي تحققت به الحقيقة المعنوية عند النطق بقوله ( أنت طالق ) ، وتحققها بهذا المصدر إنما يكون مرة واحدة ضرورة . ولا تتحقق مرة أخرى

(١) شرح مسلم الثبوت أيضاً .

(٢) هذا هو الصحيح على التحقيق ، وإن كان علماء النحو يتساهلون في التعبير ويسمون العدد نفسه مفعولاً مطلقاً .

إلا بنطق آخر مثل سابقه ، أي يقصدُ به الانشاء والايجاد . (١) وأما وصف المصدر بأنه مرتان أو ثلاث فانه لا يتحقق به حقيقة جديدة ، لأن الانشاء إنما يكون في الحاضر ، أعني حال النطق ، ولا يكون ماضياً ولا مستقبلاً ، والتكرارُ يستدعي زمناً آخر للثاني ثم للثالث ، فلا يكون زمنها كلها حالاً ، إذ أنه محالٌ عقلاً .

٤٢ — وهكذا الشأن في نظائره ، فلا يسوغ لك أن تقول : ( بعتُ ثلاثاً ) على معنى القصد الى إيجاد عقد البيع وإنشائه ، وكذلك في الجملة الانشائية الصرفة ، لا يسوغ أن تقول ( سبحان الله ثلاثاً ) أعني هذه الجملة كما هي ، لأنك تقصد بها الى تسبيح الله تعالى ، فاللفظ بها تنزيهٌ وتسبيحٌ مرة واحدة ، فصار قولك ( ثلاثاً ) لغواً لا يتسق مع صواب القول في الوجه العربي . وأما قول القائل ( اضرب ثلاثاً ) فانه نوع آخر ، وذلك أنه إنشائه للأمر

( ١ ) ولذلك قالوا : ( لو قال لزوجته : أنت طالق ؛ أنت طالق ، أنت طالق — : فان نوى إنشاء الطلاق بكل واحدة كان ثلاث طلاقات — عندهم — وإن نوى التأكيد بالجلتين الآخرين وقع واحدة فقط ) . وانظر ما يأتي في الفقرة رقم ( ٩٤ ) .

— بالضرب — مرة واحدة أيضاً ، وهو المعنى الوضعي لفعل الأمر ، وكلمة ( ثلاثاً ) وصف أيضاً للمصدر المضمر في الفعل ، أعني ( ضرباً ) ، وهو الذي قد يحصل في المستقبل طاعة للمدلول صيغة الانشاء ، وقد لا يحصل عند العصيان ، وليس هو — أى المصدر — مدلول الصيغة ، لأنه قد لا يحصل إذا خالف المأمور الأمر فلم يفعل ما أمر به ، مع أن مدلول الصيغة قد تم وتحقق ، وهو حصول الأمر من الأمر . بخلاف أنواع الانشاء — اللفظي أو المعنوي — التي يكون مدلولها حقيقة لا تتحقق ولا توجد إلا بنفس النطق بها وحده ، فلا يمكن تكرار المدلول إلا بتكرار اللفظ الدال عليه .

٤٣ — وهذا الذي قلنا كله بديهى لا يعارض فيه أحد ففكر ودقق ، وتحقق من المعنى ثم أنصف .

٤٤ — ونظائر ذلك في الشريعة كثير . فان الملاعن أمر بأن يقول أربع مرات ( أشهد بالله إني لمن الصادقين ) فلا بد لطاعة الأمر من أن يقول هذه الجملة مراراً أربعة مكررة في اللفظ . أما إذا

قال ( أشهد بالله أربع مراتٍ إني لمن الصادقين ) لكان قوله هذا معدوداً مرةً واحدةً ، وبقي عليه ثلاث . لا أقول إن هذا إجماع — وهو إجماعٌ فعلاً — ولكن أقول : إنه بالبداهة التي لا يقبل في العقل غيرها ، ولا يتصورُ أحدٌ سواها .

٤٥ — قال ابن القيم في إعلام الموقعين ( ج ٣ ص ٢٧ )  
بعد أن ذكر أن الله تعالى جل الطلاق مرةً بعد مرة : « وما كان مرةً بعد مرة لم يملك المكلف إيقاع مرّاته جملة واحدة ، كاللعان ، فانه لو قال : أشهد بالله أربع شهاداتٍ إني لمن الصادقين : كان مرة واحدة . ولو حلف في التمسامة وقال : أقسم بالله خمسين يمينا أن هذا قاتله : كان ذلك يمينا واحدة . ولو قال المقرُّ بالزنا : أنا أقر أربع مراتٍ أتى زني : كان مرة واحدة ، فمن اعتبر الأربع لا يجعل ذلك إلا إقراراً واحداً . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قال في يومه سبحان الله وبحمده مائة مرة حُطَّتْ عنه خطاياهُ ولو كانت مثل زبد البحر » فلو قال : سبحان الله وبحمده مائة مرة : لم يحصل له هذا الثواب حتى يقولها مرة بعد مرة . وكذلك قوله : « من سبح الله دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين ، وحمد ثلاثاً وثلاثين ، وكبر ثلاثاً وثلاثين » الحديث — :

لا يكون علماً به حتى يقول ذلك مرةً بعد مرة ، لا يجمع الكل بلفظ واحد . وكذلك قوله : « من قال في يومه : لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة : كانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي » : لا يحصل هذا إلا مرة بعد مرة . وهكذا قوله : ( يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات ) وهكذا قوله في الحديث : « الاستئذان ثلاث مرات فان أذن لك وإلا فارجع » — : لو قال الرجل ثلاث مرات هكذا : كانت مرة واحدة ، حتى يستأذن مرةً بعد مرة .

٤٦ — وقد كرر ابن القيم هذا المعنى في كتبه الأخرى ، ولكنه جعل أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد ( أنت طالق ثلاثاً ) : لا يقع به إلا واحدة — : قياساً على المثل التي ذكرها ، كما صرح بذلك في زاد المعاد ( ج ٤ ص ٥٥ ) وإغاثة اللهيان ( ص ١٥٦ ) ، واعتبر هو وغيره أن هذا من موضع الخلاف في وقوع الطلاق الثلاث طلبة واحدة أو ثلاث طلقات .

٤٧ — وهذا انتقالٌ نظير غريبٌ منه ومن سائر الذين

حقوقاً في هذا المقام ! وأنا أخالفهم جميعاً في ذلك ، وأقرر : أن قول القائل ( أنت طالق ثلاثاً ) ونحوه - أعني إيقاع الطلاق وإنشاء بلفظ واحد موصوفٍ بعدد - لا يكون في دلالة الألفاظ على المعاني لغة وفي بسية العقل إلا طلبة واحدة ، وأن قوله ( ثلاثاً ) في الإنشاء والإيقاع ، قولٌ محالٌ عقلاً ، باطلٌ لغةً ، فصار لغواً من الكلام ، لا دلالة له على شيء في تركيب الجملة التي وضع فيها ، وإن دلَّ في نفسه على معناه الوضعي دلالة الألفاظ المفردة على معانيها . كما إذا ألحقَ المتكلمُ بآية جملةً صحيحةً كلمةً لا تتعلقُ لها بالكلام ، فلا تزيد على أن تكون لغواً باطلاً .

٤٨ — وأقرر أيضاً : أن الخلاف بين التابعين من بعدهم في الطلاق الثلاث ونحوه : إنما هو في تكرار الطلاق . أعني : أن يطلق الرجل امرأته مرةً ثم يطلقها مرةً أخرى ثم ثالثة . وأعني أيضاً : أن موضوع الخلاف هو : هل المعتدة يلحقها الطلاق ؟ أي إذا طلقها المرة الأولى فصارت معتدةً ، ثم طلقها طلبةً ثانيةً في العدة : هل تكون طلبةً واقعةً ويكون قد طلقها طلقتين ؟ فإذا ألحقَ بهما الثالثة وهي معتدة من الأولى : هل تكون طلبةً واقعةً أيضاً ويكون قد أوقع



جميع الطلقات التي له عليها وأباتها وبَتَّ طلاقها ؟ أو أن المعتدة لا يلحقها الطلاق ؟ فإذا طلقها الطلقة الأولى كانت مطلقة منه ، وهي في عدته ، لا يملك عليها إلا ما أذنه به الله (إمسك بمعروف أو تسرح بإحسان) : إن نديمَ على الفراق راجعها فأمسكها ، وإن أصرَّ على الطلاق فَلَيْدَ عَمَّا حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتُهَا ثم يسرحها بإحسان من غير مضارة ، ثم هو بالنسبة إليها بعد ذلك إن رغب في عودتها كغيره من الرجال : خاطبٌ من الخطَّاب ؟

٤٩ — هذا هو موضع الخلاف على التحقيق ، وأما كلمة ( أنت طالق ثلاثاً ) ونحوها فأنما هي مُحَالٌ ، وإنما هي تلاعبٌ بالالفاظ ، بل هي تلاعبٌ بالعقول والأفهام !! ولا يعقل أن تكون موضع خلاف بين الأئمة من التابعين فمن بعدهم .

٥٠ — وَمَنْ جعلها من العلماء موضع خلافٍ فقد سَبَقَ نظرُهُ ، وفاته المعنى الصحيح الدقيق . ولكنهم رضوا الله عنهم أرادوا الاحتياط في الحلِّ والحرمة ، وتغالوا فيه ، ففهموا أن الاحتياط دائماً هو في إيقاع الطلاق ولو بالشبهة ، ثم نقل اليهم الخلاف في وقوع الطلاق الثلاث وعدم وقوعه ، وتحققوا من إضفاء عمرٍ إياه ،

وأن الصحابة واقفوه على إمضائه ، وظنوه إجماعاً منهم . وفهموا أن الطلاق الثلاث يشمل اللفظ الواحد ، أى قولَ الرجل ( أنت طالق ثلاثاً ) بوصف الانشاء بالعدد ، ويشمل إيقاع ثلاث طلاقات متفرقات في العدة ، سواء أكانت في مجلس واحد أم في مجالس . ولم يتنبهوا الى الفرق في الوضع وفي دلالة الكلام بين صحة النوع الثانى <sup>(١)</sup> ، أى إيقاعها متفرقات ، وبين بطلان النوع الأول ، أى اللفظ الانشائى المقترن بالعدد ، وأنه لايدل في الوضع إلا على إنشاء واحدٍ فقط ، وأن الوصف بالعدد وصف لا يغ . <sup>(٢)</sup>

(١) أى صحة الانشاء في اللفظ ؛ وأن المطلق أوقع ثلاث تطبيقات . وأما صحته شرعاً وأنه طلاق معتبر ، أو عدم صحته شرعاً وأنه طلاق غير معتبر - : فذاك شيء آخر .

(٢) وأما الأحاديث التى تجد فيها أن فلانا أو رجلا طلق زوجته ثلاثاً : فانما هى أخبار ؛ أى إن الراوى يحكى عن المطلق ويخبر عنه أنه طلق ثلاثاً ، فهذا إخبار صادق ، لأنه يحكى عن غيره أو عن نفسه أنه أوقع ثلاث تطبيقات إنشاء لكل واحدة منها ، كما يحكى عن نفسك أو عن غيرك ؛ فتقول : صلى أربع ركعات ، وسبح مائة تسبيحة ؛ وهكذا .

٥١ — ولو تنبهوا إلى هذا الفرق لما عَدُّوا عنه إن شاء الله،  
ولقالوا كما قلنا: إن وصف الطلاق الانشائي بالعدد وصفٌ باطل في  
اللغة، لا يخفى في دلالة الألفاظ على المعاني، وإنه لا يدل إلا على طلاقة  
واحدة، وإنه ليس داخلاً في الخلاف في وقوع الثلاث أو عدم  
وقوعه، وإنه لم يعرفه الصحابة، ولم يعرفه عمر، ولم يَمْضِهِ أحدٌ  
منهم على الناس، إذ كانوا أهل اللغة والمتحقيقين بها بالفطرة العربية  
السليمة، وإنما الذي عَرَفُوهُ وَأَمْضَوْهُ هو النوع الثاني وحده،  
وهو التطليق مرةً ثانية ثم مرةً ثالثة قبل انقضاء العدة، في مجلس  
واحد أو مجالس.

٥٢ — وهذا المعنى قد بدا لي منذ أكثر من عشرين سنة،  
ونَحَقَّقْتُ منه، وكتبته مختصراً في مقالٍ نشرته في جريدة الأهرام  
في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ (١)، ثم لم أزل كلما فكرت فيه ازدادت  
به يقيناً، حتى لا أجد فيه مجالاً للشك أو التردد. وقد حاولتُ

---

(١) وكتبته أيضاً بشيء من التفصيل من نحو عشر سنين،  
في تعليقاتي على (الروضة الندية ج ٢ ص ٥٢ — ٥٣)

لوضاحه هنا أتم وضوح ، بما وصل إليهم ، فان أكن فعلتُ  
فداءً - - من الله ، وإن أكن عجزتُ فذاك وسع العاجز  
وفوق كل ذي علم عليم .

٥٣ — وبعد : فاذ قد تحققنا أن التطلق بلفظ ( أنت  
طالق ثلاثاً ) ونحوه إنما هو تطلق واحد قطعاً ، وأنه ليس مما اختلف  
في وقوعه ثلاثاً أو واحدة — : فلترجع إلى الخلاف في وقوع الطلاق  
الثلاث ، أو بتعبير أدق : هل يقع طلاق آخر على المعتدة ؟

٥٤ — قال ابن عباس : « طلق ركانة بن عبيد يزيد أخو  
بني مطلب امرأة ثلاثاً في مجلس واحد . فحزن عليها حزناً شديداً .  
قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقها ؟ قال :  
طلقها ثلاثاً . قال : فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فانما  
تلك واحدة ، فارجعها إن شئت . قال : فارجعها . » (١)

( ١ ) سبق تخريجه في رقم ( ٣٣ ) . وانظر إلى إخبار ركانة أنه  
طلقها ثلاثاً ، وإلى سؤال الرسول عليه السلام : « في مجلس واحد ؟ »  
فانه يدل على أنه فهم من خبره ما يفهمه العربي وغيره بالبديهة ؛  
وهو : أنه نطق بالتطلق ثلاث مرات بثلاثة ألفاظ ؛ ولذلك سأله

٥٥ — وقال ابن عباس أيضا : « كان الطلاقُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر — طلاقُ الثلاثِ واحدةً . فقال عمر بن الخطاب ، إنَّ الناسَ قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناةٌ ، فلو أمضيناه عليهم ؟ فأمضاهُ عليهم » . (١) .

٥٦ — وفي رواية في صحيح مسلم ( ج ١ ص ٤٢٤ ) عن طاوس : « أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هَنَاتِكَ ! عما اذا كانت هذه المرات الثلاث في مجلس واحد ؟ أو هل طلقها ثلاث تطليقات مختلفات ؟ كأن يكون طلقها قديماً ثم راجعها ؛ ثم طلقها ثانياً ثم راجع ، ثم طلق المطلقة الثالثة ؟ ولا مفهوم هنا لكلمة « في مجلس واحد » لليقين بأن حال المرأة المطلقة في نفس مجلس الطلاق الأول وفيما بعده إلى انقضاء العدة : حال واحدة ؛ لم يغير منها شيء . فاما هي موضع للطلاق كما هي موضع للرجعة ، وإما هي موضع للرجعة وليست موضعاً للطلاق ، وإنما تتغير حالها بعد المطلقة الأولى إذا راجعها فعادت زوجاً ، فيكون هذا معتبراً مجلساً آخر للطلاق اذا حصل ؛ وكذلك بعد المطلقة الثانية . فتأمل .

(١) سبق تخريجه في رقم ( ٣٥ ) .

ألم يكن طلاقُ الثلاثِ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ واحدةً ؟ فقال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع<sup>(١)</sup> الناسُ في الطلاق فأجازه عليهم .

٥٧ — وفي رواية في مسلم أيضا عن طاوس : « أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم أنما كانت الثلاثُ تُجَعَلُ واحدةً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم . »

٥٨ — وفي رواية في المستدرک للحاكم ( ج ٢ ص ١٩٦ ) عن ابن أبي مليكة « أن أبا الجوزاء أتى ابنَ عباسٍ فقال : أتعلم أن ثلاثاً كنَّ يُرَدَّدْنَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى واحدة ؟ قال : نعم . قال الحاكم : « هذا حديثٌ صحيح الإسناد . » وفي إسناده عبد الله بن المؤمل ، تكلم فيه بعضهم ، والحق أنه ثقة .

---

( ١ ) بالباء المثناة قبل العين ، كما نص عليه النووي في شرح مسلم ، وهو بمعنى « تتابع » بالباء الموحدة ، ولكنه بالمثناة إنما يستعمل في الشر فقط ، قال النووي : ( وهو بالمثناة أجود ) .

٥٩ — وفي رواية عند الطحاوي في معاني الآثار (ج

٢ ص ٣٢) بإسناد صحيح من طريق طاوس ، قال ابن عباس :  
« فلما كان زمانُ عمر رضي الله عنه قال : أيها الناس ، قد كانت  
لنكم في الطلاق أناةٌ . وإنه من تعجل أناة الله في الطلاق  
ألزمتُه إياه » .

٦٠ — فهذه الأحاديث تدل على أن إيقاع طلقات ثلاث

في مجلس واحد أو مجالس متعددة — : كان يُردُّ في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى طلقة واحدة ، كما فعل الرسول عليه السلام  
نفسه في قصة ركانة ، إذ قال له : « إنما تلك واحدة فارجعها إن  
شئت » . وهي أحاديث صحيحة لا يتطرق الضعف إلى  
أسانيدها ، وهي موافقة لنظم القرآن وروحه في الطلاق . لأن الله  
سبحانه وتعالى شرع في طلاق غير المدخول بها أنها تبينُ بنفس  
الطلاق ، وليس للمطلق عليها عدةٌ تعتدها ، فبمجرد أن نطق  
بالطلاق وأنشأه بآت منه ، فلا يمكنه أن يكرر طلاقها مرةً أخرى  
إلا أن يتزوجها بعقد جديد (١) . وشرع في طلاق المدخول بها

---

(١) وقد قلنا : إن جمع الطلاق ووصفه بالعدد بلفظ واحد  
محال باطل .

أنها تطلق مرتين ، وفي كل مرة إما إمساكٌ بمعروف وإما تسريحٌ بإحسان ، ثم تبين منه في الثالثة ، وعليها العدة ، ولا يجوز له أن يراجعها فيتزوجها إلا بعد زوجه آخر .

٦١ — وقد قال حجة الاسلام الجصاص في أحكام القرآن

(ج ١ ص ٣٨٠) : « إن الله تعالى لم يبيح الطلاق ابتداء لمن يجب عليها العدة إلا مقرونا بذكر الرجعة . منها قوله تعالى : ( الطلاق مرتان فإمساك بمعروف ) . وقوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثاً قروء ) وقوله تعالى : ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ) . أى فارقوهن بمعروف . فلم يباح الطلاق المبتدأ لذوات العدة إلا مقرونا بذكر الرجعة » .

٦٢ — وليس المقصود من الطلاق اللعب واللهو ، حتى

يزعم الرجل لنفسه أنه يملك الطلاق كما شاء ، وكيف شاء ، ومتى شاء ، وأنه إن شاء أبان المرأة بثة ، وإن شاء جعلها معتدة يملك عليها الرجعة .

٦٣ — كلا ، ثم كلا . بل هو تشريعٌ منظم دقيق من



لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ، شَرَعَهُ اللهُ لِعِبَادِهِ تَرْفِيهَا لَهُمْ وَرَحْمَةً بِهِمْ، وَعِلَاجًا شَافِيًا لِمَا يَكُونُ فِي الْأُسْرَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ شِقَاقٍ وَضَرَارٍ، وَرَسَمَ قَوَاعِدَهُ وَحَدَّ حُدُودَهُ بِمِيزَانِ الْعَدَالَةِ الصَّحِيحَةِ النَّامَةِ، وَنَهَى عَنْ تَجَاوُزِهَا، وَتَوَعَّدَ عَلَى ذَلِكَ. وَلِهَذَا تَجَدُّ فِي آيَاتِ الطَّلَاقِ تَكَرُّارٌ ذَكَرَ حُدُودَ اللهِ، وَالنَّهْيَ عَنْ تَعْدِيهَا وَعَنِ الْمُضَارَةِ : ( تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا. وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ). ( وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يَبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ). ( وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُوًا ). ( وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ).

٦٤ — وَهُوَ تَشْرِيعٌ تَقَطَّعَتْ دَوْنَهُ أَعْنَاقُ الْأُمَمِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ، وَهِيَ أَنْتَ ذَا تَرَى الْأُمَّمَ الْعَظِيمَةَ الَّتِي تَزْعُمُ لِنَفْسِهَا الْمَدِينَةَ، وَيَزْعُمُهَا لَهَا النَّاسُ — : تَحَاوَلَ إِصْلَاحَ نِظَامِ الْأُسْرَةِ، وَتَشْرِيعَ الْقَوَانِينِ لَدَيْهَا لِلطَّلَاقِ، فَلَا تَصِلُ إِلَى شَيْءٍ مَعْقُولٍ، بَلْ هِيَ تَخْبِطُ فِي الظُّلُمَاتِ، وَتَأْتِي بِالْبَلَايَا وَالْمُضْحَكَاتِ. وَذَلِكَ أَنَّهَا تَصْدُرُ فِي تَشْرِيعِهَا عَنِ الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ الْقَاصِرِ. أَمَّا التَّشْرِيعُ الْإِسْلَامِيُّ فَاتُّهُ وَحْيُ الْإِلَهِ الْكَرِيمِ، أَرْسَلَ بِهِ أَعْظَمَ رَجُلٍ وَأَعْقَلَ رَجُلٍ ظَهَرَ فِي

هذا الوجود ، وأمره أن يفسره للناس وَيُبَيِّنَهُ لَهُمْ ، ثم يحملهم على طاعته والعمل به .

٦٥ — وإنما المقصود من الطلاق في هذه الشريعة النقية الواضحة الكاملة : أن بين الزوجين عقداً — كسائر العقود — على المعاشة والمعاشرة بالمعروف ، فإنَّهُمَا فَعَمَلًا تَحَقُّقُ المقصد الصحيح من الزواج وطالب عيشهما ، وإنَّهُمَا تَبَاغُضًا وتنافراً وخافاً أن لا يقبها حدود الله ورغباً في الفراق : فهما كغيرهما من كل متعاقدين : لهما أن يتفقا على الانفصال في مقابل عوض من المرأة للرجل ، كما تعاقدتا في أصل النكاح في مقابل الصداق من الرجل للمرأة . وبذلك جاء نص القرآن الكريم : ( فإن خفتم ألاَّ يُعِيمَا حدودَ الله فلا جُنَاحَ عليهما فيما افْتَدَتَ بِهِ ) فَشَرَعَ لهما انخلاع المبادأة ، وكانت المرأة به بائناً تملك أمرَ نفسها ، وليس للرجل عليها حق المراجعة إلاَّ بعقد جديد واتفاق آخر ، ولم يكن عليه للمرأة حقوق أخرى من حقوق العقد ، كالصداق والنفقة وغيرها ، إِلَّا أَنْ يَتَشَارَطَا عَلَى شَيْءٍ : فالتسلطون عند شروطهم .

٦٦ — واختار الله لعباده — الحكمة سامية — أن يستثنى

النكاح من القاعدة العامة في فسخ العقود ، فأباح للرجل أن ينفرد  
بفسخ هذا العقد بإرادته وحده ، بشرائط خاصة ونظام واضح ،  
ورثب لكل من المتعاقدين حقوقاً قبل صاحبه ، لا يجوز لأحدهما  
أن يهرب منها . فمن وقف عند حدود الله وفسخ عقد النكاح  
الذي بينه وبين زوجته في دائرة الحدود التي حدد الله له : كان قد  
استعمل حقاً يملكه بتعليم الله إياه ، وجاز عمله وترتب عليه  
آثاره . ومن تجاوز حدود الله ، واجترأ على حل عقد النكاح  
على غير النهج المرسوم له : كان عابثاً ، وكان عمله باطلاً لنفاً ، كما  
إذا انفرد أحد المتعاقدين بالغاء عقد البيع أو عقد الرهن مثلاً ،  
فإن عمله لا يفي لأثر له في العقد . فكذلك المطلق في غير الحدود  
التي أذن فيها .

٦٧ — وما نحن نحكي لك قصة الطلاق وأحكامه مفصلةً  
واضحةً على ما جاء بها الكتاب الكريم والسنة النبوية الصحيحة ،  
من غير تقدير بذهب معين ولا تقليد لأحد ، وإن كان في بعض  
ذلك تكرارٌ لشيء مما مضى ، ليتسق نظم الكلام في ذهن القارئ  
والسامع ، وتظهر عظمة هذه الشريعة الكاملة لكل ذي عينين .

ولأثني أكتبُ في موضوع ذي خطر شديد ، يحتاج إلى بيان وإسهاب ، وقد يكون فيما فهمته وذهبتُ إليه أشياء تخالف كثيراً من الأقوال والآراء المقررة في كتب الفقه وفي أقوال المفسرين وشراح الحديث ، وإن كان ما ذهبتُ إليه لا يخرج في جملته عن مجموع أقوالهم ، وكله - والله الحمد - مؤيدٌ بالأدلة الصحيحة الواضحة من الكتاب والسنة .

٦٨ — أَذِنَ اللَّهُ مَبْحَاهُ وَتَعَالَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُقَ زَوْجَهُ بَرَادَتِهِ وَحْدَهُ ، فَإِذَا كَانَ لَمْ يَمْسُهَا : طَلَقَهَا — مرةً واحدة — في أيّ وقت شاء ، وانقطعتُ عُقْلَةُ النِّكَاحِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمَا نَهَائِيًّا ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ ، وَلَيْسَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ إِلَّا بِزَوَاجٍ جَدِيدٍ . وَجَعَلَ اللَّهُ لَهَا عَلَى الرَّجُلِ نِصْفَ مَا سَمِيَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا صَدَاقًا كَانَتْ لَهَا الْمَتْعَةُ : ( على الموسع قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ ) (١) ، وَذَلِكَ النِّصْفُ وَهَذِهِ الْمَتْعَةُ

---

(١) « قدره » بفتح الدال قراءة حفص وأبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان ، وباسكانها قراءة باقي العشرة . قال الطبري ( ج ٢ ص ٣٣٢ — ٣٣٣ ) : « إِنَّهُمَا جَمِيعًا قَرَأَتَانِ قَدْ جَاءَتْهُمَا الْأَمَةُ ، وَلَا يُحِيلُ الْقِرَاءَةَ بِأَحَدَاهُمَا مَعْنَى فِي الْأُخْرَى ، بَلْ هُمَا مُتَّفَقَتَا الْمَعْنَى ، فَبِأَيِّ الْقَرَأَتَيْنِ قَرَأَ الْقَارِئُ فَهُوَ لِلصَّوَابِ مُصِيبٌ » .

تعويض مناسب لها ، لأنها لم يستمتع بها الزوج ، ولم تعطه من نفسها شيئاً .

٦٩ — وإن كان الزوج قد مَسَّ زوجته ، فقد جعل الله لطلاقه إياها أحكاماً أخرى : فأذنه أن يطلقها — مرة واحدة — في قُبُرِ عَدَّتْهَا ، أى في استقبال العدة ، فإن كانت حاملاً مُسْتَبِيناً حملها كان له طلاقها قبل وضع الحمل ، لأنها بوضعه تخرج من العدة ، فهي إذا طلقت والحمل ظاهرُ استقبلتْ عدتها وعرقتها ، وإن كانت غير حاملٍ وكانت ممن تحيضُ طلقها في طهرٍ لم يمسها ولم يقربها فيه ، حتى تعرفَ هي أن عدتها تبدأ من الحيضة التالية لهذا الطهر الذى طلقت فيه ، فلا تشتبهُ عليها العدة ولا تطول ، فَنَتَأَذَى بطولها . وإن كانت المرأة لا تحيض ، كالصغيرة والكبيرة التى ذهب حيضها ، وكلانقطاع الحيض لمرض أو غيره ، مما سنبين في موضع آخر إن شاء الله (١) وكلهن عدتهنُّ بالأشهر : كل للرجل أن يطلقها . مرة

(١) مباحث الكلام في ذلك في المسألة الرابعة من المسائل الملحقه بالبحث ، في الأرقام (١٦٦ — ١٨٤) .

واحدة — من غير قيد بوقت ، لأنها — في غالب الظن — لا يُحْتَسَى أن تكون حاملاً ، لأنها تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا بِأَشْهُرٍ ، وثلاثة أشهر كافية أن يستبين حملها إذا كانت حاملاً ، فتتغير عِدَّتُهَا إلى وضع الحمل .

٧٠ — وقد جعل الله للزوجة المدخول بها كلَّ الصداق المسمَّى بينها وبين رجلها ، لأنها أعطته من نفسها ما تعاقدت معه عليه ، فيجب أن يعطيها كلَّ ما تعاقدت معها عليه أيضاً ، كمثل الحال في سائر العقود . ثم جعل الله سبحانه وتعالى لها عليه إذا هو طلقها — بعد استحقاقها كلَّ صداقها — المتعة ، تعويضاً لها عن أفراد الرجل بحلِّ عقدة النكاح ( والمطلقاتِ مناعٌ بالمعروفِ حقاً على المتقين ) . ( يأيها النبي قل لأزواجك إن كننَّ تُرَدْنَ الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتنعن وأسرخنَّ سراحاً جيلاً ٣٣ : ٢٨ ) .

٧١ — وكان للرجل على هذه المطلقة بعد الدخول أن تمتد : إما بوضع الحمل ، وإما بثلاثة قروء — أي رِحِيضٍ أو أطهار ، والحيضُ عندى أَرَجُّ وَأَصَحُّ — وإما بثلاثة أشهر . وهذه

العدة أوجبها الله تعالى على المرأة للرجل ، أولاً : للتيقن من خلوة رَحْمِها من حمل منه — ولذلك كانت عدة الحامل وضع الحمل ، طالبت المدة أو قصرت — وثانياً : لتكون للرجل مهلة يُتَرَوَّى فيها ، ويُطِيلُ التفكير ، ويراجع نفسه ، ويُذِيرُ الرَّأْيَ في رأسه : فَعَلَهُ أَنْ يَشْكُ في صواب فعلته ، ثم يعودَ الى رأيه فيرى أنه تَفَعَّلَ هذا العلاج الحاسِمَ ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً <sup>(١)</sup> ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرٌ » . وكما قال أيضاً : « إِنْ الْمَرْأَةُ خَلَعَتْ مِنْ ضِلَعٍ ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ . فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَمَرَّتْهَا . وَكَسَرُهَا طَلَقُهَا » <sup>(٢)</sup> .

(١) « يفرك » بفتح الياء والراء ؛ أى : يبغض ؛ وهو مرفوع على الاخبار ؛ أى ليس ذلك من شأن المؤمن . وهو الذى اختاره القاضى عياض ، واختار النووى أن يكون بالجزم على النهى ، والأول أعلى وأبلغ فى الدلالة على النهى .

(٢) حديثان صحيحان ؛ رواهما مسلم فى صحيحه ( ج ١ ص ٤٢١ ) .

٧٢ — وبعد ذلك قد ينسب الرجل على ما جنى على نفسه وعلى زوجته ، إذا هو أيقن بخطئه ، أو قد ينسب على ذلك شفقة عليها ، وإن كان الخطأ منها ، ويرجو أن يعالج ما كان بينهما بالحسنى . فكانت هذه العدة هُدًى للبروى ، يملك فيها أن ينفرد باصلاح ما انفرد به من الطلاق : ( لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) . ( وبُعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا . ولنهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة . والله عزيز حكيم ) .

٧٣ — وجعل الله للمرأة على الرجل في هذه العدة أن ينفق عليها حتى تبلغ أجلها بانقضاء عدتها ، جزاء احتباسها عليه بأثر علة الزواج . وفي مقابل حقه عليها في ردّها الى عصمته باختياره وحده ، إن أراد بذلك إصلاحا . ونهاه عن مراجعتها عدواناً بقصد المضاربة . وليس للمرأة في هذه الحال خيار في العودة إلى الزوجية . فلا هي تملك الرجعة الى زوجها إذا أبي ، ولا هي تملك معارضته في إعادتها الى عصمته إذا أراد ، إلا أن يريد بامساكها الاضرار بها ، فلها إذا ذاك أن ترفعه الى الحاكم . فان ثبت قصد الاضرار حكم لها عليه



ببطلان الرجعة (وبعوتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً).  
(ولا تمسكوهن ضراراً لِنَعْتَدُوا).

٧٤ — فان رأى الرجل أنه غيرُ مستطيعِ العلاجِ والإصلاحَ ، وأن هذه المرأة التي طَلَّقَ لا توافقه في المعاشة ، وأراد أن يُبينها منه : استسأني عليها حتى تنقضى عدتها ، وما يُدريه بعدُ ( لعل الله يحدثُ بعدَ ذلك أمراً ) ؟! فهو لا يملك عليها بعد هذه الطلقة الأولى إلا ما جعله الله له : ( فامسكْ بمعروف أو تسريح بإحسان ).

٧٥ — فاذا عادت المرأة المطلقة إلى عصمة الرجل بعد أن طلقها المرة الأولى ، إما بمراجعته إليها في العدة ، وإما بزواجه بها بعقد آخر ، بعد أن بانَتْ باقضاء عدتها : عادت المرأة زوجها ، كما كانت في الزوجية الأولى . فان بدا له أن يطلقها بإرادته وحده : كان حاله كحالهِ في المرة الأولى : يطلق طليقة واحدة في قبْلِ عدتها ، ووجبت لها المتعة ، ونفقة العدة ، ثم لا يملك من أمرها إلا ما أمر به : ( فامسكْ بمعروف أو تسريح بإحسان ).

٧٦ — فان أعادها لعصمته الثالثة — إما يرجعوا وإما يعقد —

عادت المرأة أيضاً زوجاً له ، كحالهما في المرة الثانية ، فان رغب في الطلاق لثالث مرة ، طلق كما طلق في الأوليين ، ووجب لها ماوجب لها فيها ، ثم بانت منه بنفس الطلاق ، وكان عليها أن تبرص حتى تنقضى عدتها ، كالمطلقة في المرة الأولى أو في الثانية ، إلا أنه لا يملك ردّها إلى عصمته في عدتها ، ( فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) .

٧٧ — وإتما وجبت عليها العدة ووجبت لها النفقة فيها ، وهو لا يملك رجعتها ، لأنها إن كانت حاملاً فالأمر ظاهر ، وإن كانت غير حامل كان ذلك طرداً لباب العدة على وتيرة واحدة ، وكان ذلك تشديداً مقصوداً من الشارع العليم الحكيم على هذين الزوجين اللذين جربا المعاشرة ثلاث مرات فلم تفلح تجربتهما ، ولم يكن أحد منهما محسناً في حياته الزوجية ، حتى تقطعت بينهما أسباب المودة وأسباب الرحمة ، وخالف أسنة الله سبحانه في أدق الروابط وأشرفها وأعلاها وأنفعها للنوع الانساني : ( وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ [ ٣٠ : ٢١ ] ) .

٧٨ — هذا هو نظام الطلاق في الاسلام ، كما تدل عليه الأدلة الصحيحة الثابتة ، من الكتاب والسنة . وهو كما تَرَى : لاِِعْوَجَ فيه ولا أَمْتٌ ، جَادَّةٌ واضحةٌ مستقيمة ، يسير الانسان فيها على هدى . نُظِرَ فيه إلى صالح الزوجين ، وحُفِظَتْ فيه حقوقُ كلِّ واحدٍ منهما ، بما يطابق العدالة التامة ، لا يَغِيْبُ أحدهما الآخرَ ، أُعْطِيَ الرجلُ بعضَ المزايا على المرأة ، وَ ( الرجلُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ) . ومُنِحَتِ المرأةُ في مقابلها حقوقاً تَمُنَّاضُ بها عما يلحقها من استعمال الرجل حقوقه . ( وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ) .

٧٩ — إِذَنْ ، قَدْ مَنَحَ اللهُ الرَّجُلَ حَقَّ الْإِنْفِرَادِ بِالطَّلَاقِ ، وهو حلُّ لعقدة النكاح : بين الزوجين عقدٌ كسائر العقود ، وهو عقد الزواج ، فإذا أراد أن يطلق بمحض إرادته وحده ، فَلَنْ يَمْلِكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَ أَمْرَ رَبِّهِ الَّذِي شَرَعَ لَهُ هَذَا الْحَقَّ وَأَذَنَهُ بِهِ . فإذا كانت المرأة مدخولاً بها طلقها عند استقبال عدتها — كما بينا فيما مضى — فإذا عَزَمَ الطَّلَاقَ وَقَالَ لَهَا ( أَنْتِ طَالِقٌ ) طَلَقَتْ مِنْهُ حِينَ النُّطْقِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى عَزْمِهِ ، لا قبله

ولا بعده ، أى حين أنشأ الطلاق . فكأنه قال لها : حَلَلْتُ العَقْدَةَ  
التي بيني وبينك ، فَسَخْتُ هذا العقدَ ، قطعتُ هذا الرباط الذي  
يربط كلاً منّا إلى صاحبه . فاذا فُسخَ العقدُ الذي كان بينهما ،  
أُحِلَّتْ العقدةُ أو قُطِعَ الرباطُ : فمن أين يملك الرجلُ فُسْخَ العقدِ أو  
حَلَّ العقدِ أو قطعَ الرباطِ مرةً أخرى أو ثالثةً ؟ ! وفي أى عقدٍ من  
العقود في هذه الشريعة المطهرة — أو في غيرها من الشرائع والقوانين —  
يمكن فسخ العقد الواحد مرتين أو ثلاثاً ، وهو عقد واحد ، إلا أن  
يتجدد العقدُ فيتجددَ إمكان الفسخ ، ويكون فسخاً لعقد آخر .

٨٠ — نَعَمْ : إن الله استثنى الطلاقَ من مائت الفسوخ .  
ولكنه استثناهُ في أشياء معينة ، كإفراد أحدهما بالفسخ ، وكرثب  
حقوق لكلٍ منهما قَبْلَ صاحبه ، ولكنه لم يستثنه من أحكام  
العقل ، ومن أنه فسخٌ كسائر الفسوخ : لا يأتى على العقد الواحد  
إلا مرةً واحدةً . فاذا رَدَّ الرجلُ مطلقته في عِدتها إلى عصمته  
بالرجعة تجددَ العقدُ بينهما ، فكأنه وصله به إذ قطعه ، فيمكن  
قطعه وفسخه مرةً أخرى ، وكذلك الثالثة . أمّا أنه يمكن قطعه  
وهو مقطوع فانه شيء لايجد عليه دليلاً معقولاً ولا منقولاً .

ثم هو مخالف لنص الكتاب الكريم: (الطلاق مرتان ، فامسك<sup>١</sup> بمر وف أو تسريح بإحسان) ففي كل مرة من المراتين إمساك أو تسريح ؛ أى يجب أن يتبع المرة الأولى أحد هذين فقط، لا يملك الرجل غير الخيار بينهما ، وكذلك المرة الثانية ، وهذا تشريع أنف<sup>٢</sup> ، كما قالت عائشة : « فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً : من كان طلق ومن لم يكن طلق<sup>(١)</sup> » . بطل أمر الجاهلية ، وجاء في الطلاق شرع جديد ونظام مستحدث<sup>٣</sup> ، يجب على المؤمنين به والمصدقيه اتباعه : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم . ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً [ ٣٣ : ٣٦ ] ) .

٨١ — ولم يبلغنا فى شيء من الأخبار الصحيحة الحجة أنه كان فى الجاهلية طلاق يتلو طلاقاً فى العدة ، لأن الطلاق عندهم لم يكن مؤقتاً بوقت ولا محدوداً بعدد ، وكان أمراً جاهلياً : يضارّ الرجل امرأته كما يشاء .

---

(١) مضى فى رقم (٧) .

٨٢ — فلما جاء في الاسلام التأقيت والتحديد ، وصار الرجل لا يملك على المرأة إلا ثلاث تطليقات ، ظن بعض المتعجلين أنه قد يملك هذه الثلاث من غير قيد ، وأنها حق من حقوقه .  
يُحسنُ استعماله أو يُسئِرُ . فطلق رجلُ امرأته ثلاثَ تطليقات جميعاً ، فلما بلغ ذلك رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المبلغُ عن ربه ، والمبينُ لشرعه ، والمأمورُ بإقامة دينه : قام غضبان ، ثم قال : « أَيُلْعَمُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » (١) . وطلق رُكَّانةً امرأته ثلاثَ تطليقاتٍ في مجلسٍ واحد ، ثم ندم على طلاقها وحزن ، فأبان له الرسولُ عليه السلام خطأه في عمله ، وتجاوزَه لحدود الله ، وأنه لم يصح من طلاقه الذي زعم إلا الطلقة الأولى ، لأنها بها حلت عقدة النكاح ، فجاء ما بعدها - من الطلقتين الآخرين - في غير موضعه ، فلم يَجِدْ عقداً يفسخه ، ولا رباطاً يقطعُه ، فقال له : « إنما تلك واحدةٌ ، فارجعها إن شئت » . (٢)

٨٣ — وما هذا التعجلُ ؟ وإلى مَ يَعَجَلُ المطلقُ ؟ :

(١) مضي في رقم (٣٢) .

(٢) مضي في رقم (٣٣) .

هو يريد أن يفارق زوجته ويدعها وشأنها ، فليفعل ، وله حقوق عليها إذ ذاك ، ولها عليه مثل ذلك . ولكنه يعلم أنه بالطلاق الأولى يملك عليها الرجعة ، وكذلك الثانية ، وهو يخشى أن ترضى نفسه عنها بعد ذلك فيراجع ، فيظن أنه إن طلقها جميع المرات الثلاث بطل حقّه في الارتجاع ، وليس له بعد الثلاث شيء ، فيعجل إلى تحریم ما أحل الله له من ذلك ، ليبطل حق نفسه فيها يبدؤ له .

٨٤ — هذا من ظنه ومن زعمه ، ولكن من أنبأه أنه يملك إبطال ما أذن الله فيه ، أو أنه يستطيع تحریم ما أحل الله ؟ العقد واحد ، وقد فسخه بالطلاق الأولى ، فإذا تقطع الطلاق الثانية ؟ ثم الثالثة الباتة ؟ لا شيء . فلم يبق إذن إلا أنه يريد أن يجعل هذه الطلاق الأولى بمثابة الثالثة . فهو يريد تغيير حكم الطلاق الأولى إلى حكم الطلاق الثالثة برغبته وهواه وهيهات هيهات ، إن الأحكام لا تتغير بال رغبات والأهواء .

٨٥ — ولماذا كان للمطلق أن يغير حكم الطلاق التي يملك فيها الرجعة - بحكم القرآن ونصه - : فيجعلها تحرّم عليه الرجعة ،

مباشرة طلاق آخر لم يفسخ عقداً ولم يقطع رباطاً : ولم يكن له أن يغير حكم الطلقة البائنة إلى طلقة رجعية ، بأن يقول لغير المدخول بها أولتى طلق ثم راجع مرتين : أنت طالق طلقة رجعية ، أو نحو ذلك ؟ كلاهما سواء .

٨٦ — قال ابن القيم في إغاثة اللهفان ( ص ١٦٢ —

١٦٣ ) بعد بيان أنواع الطلاق : « وهذا كتاب الله عز وجل قد تضمن هذه الأنواع الأربعة وأحكامها ، وجعل سبحانه وتعالى أحكامها من لوازمها التي لا تنفك عنها . فلا يجوز أن تتغير أحكامها البتة ، فكما لا يجوز في الطلاق قبل الدخول أن يثبت فيه الرجعة . ويجب به العدة ، ولا في الطلقة المسبوقه بطلقتين أن يثبت فيها الرجعة ، وأن تباح بغير زوج وإصابة ، ولا في طلاق الفدية أن يثبت فيه الرجعة — : فكذلك لا يجوز في النوع الآخر من الطلاق أن يتغير فيقع على وجه لا يثبت فيه الرجعة ، فإنه يخالف لحكم الله تعالى الذي حكم به فيه ، وهذا صفة لازمة له ، فلا يكون على خلافها البتة . ومن تأمل القرآن وجده لا يحتمل غير ذلك . فما شرع الله سبحانه الطلاق إلا وشرع فيه الرجعة ، إلا الطلاق



قبل الدخول وطلاق الخلع والطلاق الثالثة . فبيننا وبينكم كتاب<sup>٢</sup> الله ، فان كان فيه شيء غير هذا فأوجِدُونَا إياه .

٨٧ — واذا كان الرسول الكريم قد اعتبر الطلاق بعد الرجعة كعيباً بمحود الله ، وأنه ليس من طلاق المسلمين : أفيسكون الطلاق بعد الطلاق من طلاق المسلمين ؟ ! أويكون وقوفاً عند حدود الله ؟ ! قد روى ابن ماجه في سننه ( ج ١ ص ٣١٨ ) ، بإسناد صحيح : « عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما بال أقوام يلعبون بمحود الله ، يقول أحدهم : قد طلقتك ، قد راجعتك ، قد طلقتك » (١) ورواه الطبراني في المعجم الأوسط بلفظ . « قال لامرأته : قد طلقْتُك ، قد راجعتك ، قد طلقتك : ليس هو طلاق المسلمين ، طلقوا المرأة في قبْلِ طهرِها » . ورواه أيضاً في المعجم الكبير بلفظ : « بلغ أبا موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب على الأشعريين ، فقال : يا رسول الله ، أبلغتُ أنك

---

(١) ونقل السيوطي في الدر المنثور ( ج ٦ ص ٢٣٠ ) أنه رواه أيضاً عبد بن حميد وابن مردويه . ( ج ١ ص ٢٨٥ — ٢٨٦ ) ، رواه أيضاً ابن جرير والبيهقي .

غضبت على الأشرعين ؟ قال : أجل ، إن أحدهم يقول : قد نكحتُ  
 قد طلقتُ . فنكر نحوه . نقله عن كتابي الطبراني الحافظُ  
 نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد ( ج ٤ ص ٣٣٦ ) وقال : « رجاله  
 ثقات » . ولذلك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيسلبُ  
 بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » . إذ بلغه أن رجلاً طلق ثلاث  
 تطليقات جميعاً (١) .

٨٨ — ولكن مع كل هذ تتابع الناسُ في الطلاق  
 وتسجلوا ، فتجاوزَ بعضهم حدودَ الله ، وطلق مرتين أو ثلاثاً في  
 عدةٍ واحدة ، وكثرَ ذلك منهم ، وما ذاك في رأينا عن يقين  
 منهم بوقوع الثلاث ، وكتابُ الله بين أيديهم يأبى من ذلك ،  
 وسنةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدورهم وأحكامه ، وإنما  
 ترى — والله أعلم — أنهم ظنوا أن ذلك مما يملكون استعماله في  
 غير موضعه ، أو قصدوا إلى إرهاب النساء المطلقات ، وإيقاع  
 الرغب في قلوبهن ، وهنَّ « ناقصاتُ عقلٍ ودينٍ » كما وصفهنَّ  
 رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فقد يقع في نفوسهن أن هذا

الطلاق الثاني أو ذاك الطلاق الثالث في العدة له أثرٌ صحيح ، وأنه طلاقٌ معتبر في عدد الطلقات ، فيخشين الرجال ، ويحاذرن إغضابهم ، حرصاً على الزوجية أن تقطع إلى غير رجعة .

٨٩ — فلما رأى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد عقابهم من جنس عملهم ، وتعزيرهم على ما تعدوا حدود الله ، فاستشار أولى الرأي وأولى الأمر وقال : « إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناةٌ ، فلو أمضيناه عليهم ؟ » فلما واقفوه على ما اعتزم « أمضاه عليهم » وقال : « أيها الناس ، قد كانت لكم في الطلاق أناةٌ ، وإنه من تعجل أناةَ الله في الطلاق ألزمناه إياه » (١)

٩٠ — ولم يكن هذا الإلزام من عمر تغييراً للحكم الظاهر من القرآن ، والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الطلاق لا يلحق الطلاق ، وأن الطلقة الأولى ليس للمطلق بعدها إلا الرجعة أو الفراق ، وكذلك الثانية بعد رجعة أو زواج . وإنما

---

(١) مضى الحديثان عن عمر في رقمي (٥٥ و ٥٩) .

كلّ إلزاماً بحكم السياسة الشرعية في النظر إلى المصالح ، مما جعل الله للحكام بعد استشارة أولى الأمر ، وهم العلماء وزعماء الناس وعرفاؤهم . فقد أراد عمر والصحابة أن يمنعوا الناس من الاسترسال في الطلاق ، ومن التعجل إلى بتر الفراق ، فالزموا المطلق ثلاث مرات في عدة واحدة ماظنه — أو ما رغب فيه — من أنها بانت منه بمرّة ، فمنعوه من رجعتها بإرادته ، ومن تزويجها بعقد آخر حتى تنكح زوجاً غيره ، ولذلك قال عمر : « إنه من تعجل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه » . فجعله إلزاماً من الامام ومن أولى الأمر . ولم يجعله حكماً يوقوع الطلاق الذي لم يقع ، لأن الأحكام الثابتة بالكتاب والسنة صريحاً لا يملك أحدٌ تغييرها أو الخيارات بينها وبين غيرها ، سواء أكان فرداً أم كان أمةً مجتمعةً . وعمر رضى الله عنه والصحابة أعلم بالله وأتقى له من أن يقدموا برأيهم على الشريعة لتغيير شيء من أحكامها .

٩١ — وكانت هذه العقوبة من عمر زاجرة للناس عن

العبت بالطلاق ، وكانت عقوبة لوقها . ثم اضطرب الأمر ، واسترسل الناس في العبت ، وأكثر الصحابة حاضرون ، يرون أمر عمر

الذي أقروه عليه ، ويرهبون خلافه ، تَحَرَّزًا من الخروج على رأي  
الأكثرين ، وبعضهم يفهم أن هذا الأمر تعزيرٌ وزجرٌ : فيبقى  
تِلْوة بامضاء الثلاث التطلقات ، وتارةً بعدم إِمضائها ، وباعتبار  
الطالقتين الآخرين في العدة باطلتين لا تقمان ، كما ثبت عن ابن  
عباس الاتفاق بهذا وبذلك ، وكذلك عن غيره منهم . ولعل  
اختلافَ فتياهم إنما كان عن اختلافِ الحوادث ، واستحقاقِ  
بعض المطلقين في نظر المفتي أن يُعزَّرَ ، واستحقاقِ بعضهم أن يُعَدَّرَ ،  
إذ لم تُحْكَمْ لنا حكَاياتُ الحوادث مفصلةً ، حتى نعرف الظروفَ  
والملايساتِ التي كانت في كل واقعة ، فنَدَيِّين وجهَ الرأي فيها .

٩٢ — ثم جاء عصر التابعين فاختلَفوا أيضًا ، واختلفت

عن كثير منهم الرواياتُ في الفتيا . وكانت العجبة قد دخلت على  
الأسنة ، وسمع الناسُ الكلامَ في الطلاق الثلاث والاختلاف فيه .  
وسمِعُوا الرواياتِ على الوجه العربي : وَجْهُ الإِخبارِ عن تطلقاتِ  
ثلاث بلفظ ( طَلَّقَ فَلانٌ ثَلَاثًا ) ( من طلق امرأته ثلاثًا ) ونحو  
ذلك ، إذ هو صدقٌ في الإِخبار — فظن من لم يحسن العربية ومن

لم يتأمل في الفرق بين الانشاء وبين الخبر : أنه قولُ القائل ( أنت طالق ثلاثاً ) بهذا اللفظ ونحوه ، بقصد الإِشاء .

٩٣ — ورُعبَ الناسُ من الطلاق الثلاث ، ورَعبُهم كابوسه ، وقد وقع في روعهم أنه هو هذا اللفظُ المفردُ الباطل ، حتى نسيَ أكثرهم موضوع الخلاف الأصلي ، وهو أحقُّ الطلاق الطلاق .

٩٤ — وآية ذلك : أن الفقهاء الذين رأوا حديث ابن عباس عن أمر عمر لما لم يجدوا له مدافعاً من جهة الاسناد والصحة : حاولوا التفتيح منه بأجوبة شتى ضعيفة ، لخصها الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، وذكر منها جواباً بطريقة تدل على أنه لم يرهُ مقنعاً ، فقال ( ج ٩ ص ٣١٨ ) : « الجواب الخامس : دعوى أنه ورد في صورة خاصة . قال ابن سريج وغيره : يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ ، كأن يقول : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يُقبلُ منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثر الناس في زمن عمر ، وكثر فيهم الخلداع ونحوه ، مما يمنع قبول دعوى من ادعى التأكيد : حمل عمر

اللفظ على ظاهر التكرار ، فأمضاه عليهم . وهذا الجواب ارتضاه القرطبي ، وقوّاه بقول عمر : إن الناس استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . وكذا قال النووي : إن هذا أصح الأجوبة . ثم سكت الحافظ عنه . فلم يذكر رأيه فيه . ومن البين الواضح أنه تأويل لا يُعتدُّ به ، ويهدمه هدمًا حديثُ ابنِ عباس في قصة ركافة التي فيه « في مجلس واحد ؟ » وقد ذكره الحافظُ قبل ذلك بورقة واحدة ( ص ٣١٦ ) وقال : « وهذا الحديث نصٌّ في المسئلة لا يقبلُ التأويلَ الذي في غيره من الروايات الآتية ذكرها » .

٩٥ — ثم وضعوا أمر عمر — بإلزام المتعجلين — في غير موضعه ، وفهموه على غير وجهه ، فظنوا أن للطلاق شبهًا بالإيمان والنور ، وأن من التزم الطلاقَ على صفةٍ من الصفات أو بأى وجه من الوجوه لزمه ما التزم . واسترسل العامة في اللعب بالطلاق ، وعاملهم أكثر الفقهاء بما عملوا ، فأوقعوا الطلاقَ المُسَلَّقَ ، والطلاقَ على شرطٍ ، واليمينَ بالطلاقِ ، والطلاقَ بالحسابِ !!

٩٦ — وقوّى أمرهم في ذلك أهواء الملوك والأمراء ، وخاصةً في أمر البيعة ، وخشية الخيانة ، فلم يجحدوا اليقين بالله كافيًا

في المنع من الحِنْثِ ، وأرادوا الاستيثاق من الوفاء ، فصاروا يأخذون اليهود على الرعية بأيمان — هي في زعمهم — مغلفةٌ ، كالنذر بالحجِّ سيراً على الأقدام ، وطلاق كل امرأة في العصمة ، وعتق كل ما يملك من الرقيق : إذا حنث الحالف فيما أقسم عليه ، ونحو ذلك . وزادوا غُلُوراً ، فصاروا يُحلفون الرعية أيضاً بطلاق كل امرأة يتزوجها الحالف مستقبلاً ، وبعث كل رقيق يملكه كذلك ، حتى لا يجد المسكين له مندوحة من الوفاء ، إذ يُخشى أن لا تصل يده بعدُ إلى امرأة يتزوج ، أو إلى رقيق يملك . وعن هذا جاءت أيمانُ البيعةِ المعروفة في التاريخ .

٩٧ — قال الامام ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢

ص ٥١) في الخلاف في الطلاق الثلاث : « وسببُ الخلاف : هل الحكم الذي جعله الشرع من البيونة للطلقة الثالثة يقع بالزام المكلف نفسه هذا الحكم في طلقة واحدة ؟ أم ليس يقع ولا يلزم من ذلك إلا ما ألزم الشرع ؟ فن شبه الطلاق بالأفعال التي يشترط في صحة وقوعها كونُ الشروط الشرعية فيها ، كالنكاح والبيع : قل لا يلزم . ومن شبهه بالأيمان والنذور ، التي ما ألزم



العبدُ منها لزمه على أيِّ صفةٍ كان : أُلزم الطلاقُ كيفاً أُلزمه المطلقُ نفسه . وكأنَّ الجمهورَ غلبوا حكمَ التعليلِ في الطلاقِ ، سداً للنريعة ، ولكنَّ تبطلُ بذلك الرخصةُ الشرعيةُ والرققُ المقصودُ في ذلك ، أعني قوله تعالى : ( لعلَّ اللهَ يُحدِّثَ بعدَ ذلك أمراً ) .

٩٨ — وقال أيضاً ( ج ٢ ص ٥٢ ) : « الشرع إنما سلك في ذلك سبيل الوسط . وذلك : أنه لو كانت الرجعة دائمةً بين الزوجين لَعَنَتِ المرأةُ وشَقِيَّتْ ، ولو كانت البيئونة واقعةً في الطلقة الواحدة لَعَنَتِ الزوجُ من قِبَلِ الندم ، وكان ذلك عسراً عليه . فجمع الله بهذه الشريعة بين المصلحتين . ولذلك ما نرى والله أعلم : أن مَنْ أُلزمَ الطلاقَ الثلاث في واحدةٍ قد رفع الحكمة الموجودةَ في هذه السنة المشروعة » .

٩٩ — والصالحون من العلماء والفقهاء غلب عليهم الحرص على الاحتياط في الأَبْضَاعِ ، لخطر أمرها من جهة الحلِّ والحَرَمَةِ ، وحرصاً على صحة الأنساب ، ففصلوا في الفتوى بوقوع الطلاق في كلِّ حالٍ ، وبكلِّ لفظٍ ، وبكلِّ شبهةٍ ، حتى أفق بعضهم

بوقوعه بالنية المجردة عن اللفظ !! (١) ففاتهم قصدُهم ، وكان الاحتياط في غير ما صنعوا .

١٠٠ — وذلك : أنه إذا طلق رجلُ امرأته على غير الوجه المأذون فيه ، كأن طلقها وهي حائضٌ — مثلاً — فانه إذا أفناه من يقول ببطلان هذا الطلاق ، وكان مفتيه مخطئاً في نفس الأمر ، كان هناك محذور واحدٌ محرم ، وهو معاشرته الرجل امرأة حرمت عليه . وإذا أفناه من يقول بوقوع هذا الطلاق ، وكان مخطئاً في نفس الأمر ، كانت المحظوراتُ أربعةً ؛ أولاً : تحريمُ المرأة الحلال لزوجها ، ثانياً : إباحة تزويجها لآخر وهي في عصمة الأول ، ثالثاً : إذا تزوجت آخر عاشقته حراماً لبطلان زواجها ، رابعاً : معاشرته رجلٍ لامرأة وهي في عصمة رجلٍ آخر . وارتكابُ أخف الضررين هو الاحتياط بداهةً ، وهو الفتوى بعدم الوقوع .

١٠١ — وهذا بحث نظريٌّ صرف . والحقيقة أن الاحتياط

الصحيح إنما هو في الوقوف عند حدود الله ، وفي الفتيا بما قام عليه

---

(١) انظر المقدمات لابن رشد الفقيه المالكي ( ج ٢

ص ٥٦ ) وهو جد ابن رشد الفيلسوف الامام .

الدليل من الكتاب والسنة . وشأنُ الطلاق في هذا كشأن غيره من الأحكام

١٠٢ — ولو شئنا أن نضرب الأمثال من كتب الفقهاء، مما أفتوا فيه بوقوع الطلاق في غير وجهه: لأكثرنا، ولطال بنا القولُ جدًّا، ولخرجنا من بحث علمي دقيق إلى حكاية أقوال، هي أقوالٌ فقط .

١٠٣ — وكان عن هذا أن انقلب الدواء داءً، إذ استعمله الناس في غير موضعه، ولغير وقته المناسب له، وتعدّوا في الطلاق كلَّ الحدود، حتى صارت مشكلةُ الطلاق من أكبر المشاكل الاجتماعية في هذا العصر والعصور السابقة، وعجزَ النظاميون عن علاجها، فاستعصى الداء . وما من سبيل إلى العلاج إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة، والعود إلى أصل التشريع فيه، والوقوف عند حدود الله .

١٠٤ — وإنَّ مِمَّا خَشِيَ الناسُ من البحث في شؤون الطلاق أنْ وَقَرَ في نفوسهم استعظامُ الاقدام على الكلام فيه، مِمَّا وهما أنه أمرٌ شبيهٌ بأمور العبادات، كالنذور والأيمان،

ومِمَّا اعتقدوا من وجوب الاحتياط والتشدد في الحل والحرمة في الأُبضاع ، كما بينّا آنفاً ، ومِمَّا أرجف المرجفون بدعوى إجماع الأمة من عهد الصحابة على وقوع الطلاق البدعي بأنواعه .

١٠٥ — وليس شيء من هذا بصحيح : فَلَا الطلاق يُشبه النُّنُورَ والأَيَّامَ ، ولا الاحتياطُ فيها ذهبوا إليه ، ولا صَحَّ الإجماعُ الذي زعموا ، ولا استقرَّ رأيُ العلماء على قول مقبول في معنى الإجماع — في نفسه — وكيف يُحْتَجُّ به ، وَمَنْ ي؟

١٠٦ — والخلاف في وقوع الطلاق البدعي والطلاق ثلاث مرات جميعاً ثابتٌ من عهد الصحابة فَمَنْ بَعْدَهُمْ في كل عصر ، وكان الأئمة من أهل البيت رضى الله عنهم يفتنون بعدم الوقوع ، ولا يزال هذا مذهب علماء الشيعة كلهم إلى الآن ، وهو أيضاً مذهب الظاهرية ، إلا أن ابن حزم خالفهم في جواز الطلاق الثلاث بلفظ واحد وبألفاظ متعددة إن نَوَى بها الإنشاء (١) . ، بل غلاً

---

(١) وقد اخطأ في ذلك خطأ مدهشاً ! وما كان الظن به أن يلتفت نظره عن الوجه الصحيح ؛ حتى يتهافت في الاستدلال ؛ ويندفع في الخطأ ؛ بما تراه في المحلى ( ج ١٠ ص ١٦٧ - ١٧٣ ) .

بعض العلماء في القول ، فذهب الى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد ،  
 ( أنت طالق ثلاثاً ) : طلاقٌ بدعيٌّ إذ وصفه بوصفٍ باطل ،  
 فلا يقع به شيء أصلاً ، لا واحدة ولا أكثر . وهو مذهب الحنابلة  
 بن أَرْطَاة القاضى الفقيه (١) ، قال حجة الاسلام الجصاص  
 ( ج ١ ص ٣٨٨ ) : « ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف أنه  
 قال : كان الحنابلة بن أَرْطَاة خشناً ! وكان يقول : طلاق الثلاث ليس  
 بشيء » (٢)

١٠٧ — وكان العلماء المصلحون المجتهدون في كل عصر  
 يُقْتَنُونَ الناسَ بالقول الصحيح الراجح ، من بطلان الطلاق البدعي ،  
 ومن وقوع الثلاث مجتمعةً طليقةً واحدةً ، فبعضهم يُجَاهِرُ بفتياه  
 وَيَصْدَعُ بِالْحَقِّ ، وبعضهم يَفْتِي بِحَذَرٍ ، خَشْيَةَ العامة والذهاب . حتى  
 قام الامام المجدد العظيم ، شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن  
 عبد الحلیم بن عبد السلام الشهير بابن تيمية ( ٦٦١ — ٧٢٨ )

( ١ ) مات سنة ١٤٥

( ٢ ) وهو أيضاً قول لبعض علماء الشيعة ؛ كما حكوه في

مؤلفاتهم .

فنصر المذهب الحق ، وأبان للناس عنه ، ودعاهم إليه ، لا يخشون  
في ذلك إلا الله . وتلاه تلميذه النابغة الجريء ، الامام الكبير ،  
شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
(٦٩١ - ٧٥١) ، فسار على نهجه ، ونصره في قوله . وثار بهما  
بعض العلماء والجاهلون ، وشجبوهما ، ورموهما بالفري.  
والأكاذيب ، وبالكفر والضلال ومخالفة الاجماع !! وأوغروا  
عليهما صدور الملوك والامراء ، وهما ثابتان ثبات الرواسي على  
ما تبين لهما من الحق ، لم تُزعزعْ عنهما الأهوال والأرزاء ، وصبرا  
على الاضطهاد والبلاء ، في سبيل الله . ولسان حال كل منهما  
يقول :

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا

على أي جنب كان في الله مَصْرَعِي

وتبعهما على ذلك كثير من العلماء والفقهاء من تلاميذهما  
وأنصارهما ، إلى العصر الذي نحن فيه .

١٠٨ — وبعد : فان حديث ابن عباس في إمضاء عمر  
الطلاق الثلاث ، وحديثه في قصة ركاة من طريق ابن اسحق عن

داود بن الحُصَيْن ، اللّذين ذكرنا آنفاً (١) وأطلقنا القول فيهما — :  
 حديثان صحيحان ثابتان من جهة النقل ، لا مطعن في أصابتهما .  
 وقد حاول القائلون بخلافهما أن يخرجوا منهما بأجوبة ، كلّها  
 ضعيفٌ مستكرهٌ ، ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري ( ج ٩ .  
 ص ٣١٥ — ٣١٩ ) ويظهر لى من طريقته في إيرادها ، ومما ختمَ  
 به كلامه في الموضوع . أنه لم يقنعه شيءٌ منها ولم يرْضَهُ ، وأنه يميل  
 الى القول الآخر ، ولكنه يخشى أن يجهر به ، وأنه أمر أن يكتب  
 في الردّ على ابن تيمية وأنصاره ، فلم يَسَعُهُ إلا طاعةُ الأمر ،  
 والاشارةُ الى ذلك بدهاءٍ سياسيٍّ قديرٍ ، فقال في ختام بحثه :  
 « وقد أطلتُ في هذا الموضوع لالتماسِ مَنْ التمسَ ذلك منى ، والله  
 المستعان » .

١٠٩ — وأولى الأجوبة بالبحث مما ذكر ابنُ حجر ،  
 الجوابُ بدعوى النسخ ، أى إن حديث ابن عباس عن شيء كان  
 ثم نُسخ ، بدلالة إجماع الصحابة .

١١٠ — قال ابن حجر : « الجوابُ الثالث : دعوى .

النسخ ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يُشبهُ أن يكون ابنُ عباس علم شيئاً نسخ ذلك . قال البيهقي : ويقويه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحقُّ برجعتها وإن طلقها ثلاثاً ؛ فنسخ ذلك . وقد أنكر المازري ادعاء النسخ فقال : زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ ، وهو غلط . فإن عمر لا يَنسخُ . ولو نسخ — وحاشا لبادر الصحابةُ إلى إنكاره ، وإن أراد القائل أنه نسخ من زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمتنع ، لكن يخرج عن ظاهر الحديث . لأنه لو كان كذلك لم يجزُ للراوى أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل : فقد يجمعُ الصحابةُ ويُقبلُ منهم ذلك . قلنا : إنما يُقبل ذلك لأنه يُستدلُّ بإجماعهم على ناسخه ، وأما أنهم يَنسخون من تلقاء أنفسهم فعاد الله ، لأنه إجماع على الخطأ ، وهم معصومون عن ذلك ، فإن قيل : فلملَّ النسخ إنما ظهر في زمن عمر . قلنا : هذا أيضاً غلط ، لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، وليس اقتراضُ العصر شرطاً في صحة الإجماع على الراجح .



١١١ — قال ابن حجر : قلتُ : نقل النووى هذا الفصل .

في شرح مسلم وأقره . وهو متعقبٌ في مواضع : أحدها : أن الذى ادَّعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذى نَسَخَ ، حتى يلزم منه ما ذكر ، وإنما قال ما تقدم : يُشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ . أى اطلع على ناسخ للحكم الذى رواه مرفوعاً ، ولتلك أقى بخلافه . وقد سلم المازرى في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ . الثانى : إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب ! فان الذى يُحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً !! الثالث : أن تغليظه من قال : المراد بظهور النسخ : عجيبٌ أيضاً ! لأن المراد بظهوره انتشاره ، وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبى بكر محمولٌ على أن الذى كان يفعله من لم يبلغه النسخ ، فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ . وما أشار اليه من مسألة اقتضاء العصر لا يجيء هنا ، لأن عصر الصحابة لم ينقرض في زمن أبى بكر بل ولا عمر ، فان المراد بالعصر الطبقة من المجتهدين ، وهم في زمن أبى بكر وعمر — بل وبعدهما — طبقة واحدة .

١١٢ - ثم قال ابن حجر في آخر البحث: «وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر. فالتخالف بعد هذا الإجماع مُنَابَذٌ له. والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق. والله أعلم. وقد أطلت في هذا الموضوع لالتماس من التمس ذلك مني. والله المستعان» ١١

١١٣ - وهذا الجواب وإن كان ظاهره القوة، بل هو أقوى ما تمسكوا به، إلا أنه منقوضٌ كُلُّهُ. وقد أصاب المازري في رفضه.

١١٤ - أما أولاً: فإن حديث ابن عباس - الذي زعم البيهقي أنه يُقوى دعوى النسخ - نصه في سنن أبي داود (رقم ٢١٩٥ ج ٢ ص ٢٥٩ وفي شرح عون المعبود ج ٢ ص ٢٢٥-٢٢٦): «حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثني علي بن حسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: (والمطلقات يُتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) الآية؛ وذلك: أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو

أحقُّ برجعتها يوإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك. وقال (الطلاق مرتان)». ١١٥ — وهذا الاسناد فيه (على بن الحسين بن واقد) ضعفه أبو حاتم، وقال النسائي «ليس به بأس» والحق أنه صدوق له أوهام، فرواياته صحيحة إلا ما ظهر فيه الخطأ منها.

١١٦ — وهذا الحديث في معنى حديث عائشة الذي ذكرناه برقم (٧) عن بدء تقييد الطلقات، وأن الرجل كان يطلق امرأته ما شاء، ثم نسخ ذلك بجعل الطلاق ثلاث مرات. فآين هذا من قول ابن عباس عن قصة ركانة: أنه طلق ثلاثاً في مجلس واحد؟ وآين هو عن قوله أيضاً في الإخبار عن الطلاق ثلاث مرات: أنه كان يُردُّ في عهد رسول الله إلى واحدة؟ وأنه لما تتابع الناس في الطلاق أجازه عمرٌ عليهم؟ وأن عمر قال: «إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة»؟ وأن عمر قال أيضاً: «أيها الناس قد كانت لكم في الطلاق أناة، وإنه من نمجل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه»؟ فهذا الحديث حكاية عن أصل التشريع في عدد الطلقات. والأحاديث التي معنا في إلزام عمر للناس ما تعجلوه من إيقاع العدد المحدود لهم من الطلاق قبل أوانه.

١١٧ - وأما ثانياً : فان فتوى ابن عباس بإيقاع الطلاق المسكر - في بعض الأحيان - إنما كان طاعة لأمر عمر الذي واقع عليه الصحابة ، وكان يفتى أيضاً في أحيان أخرى بعدم الوقوع ، رجوعاً به إلى ما كان عليه الأمر في عهد الرسول عليه السلام .

١١٨ - وأما ثالثاً : فان دعوى أن الاجماع يدل على وجود ناسخ - : دعوى عريضة ، يدعيها الفقهاء في كثير من المواطن إذا ما غلبتهم الحجة ، وأعوزهم البرهان ، وليس لهم عليها أى دليل . هذا إن سلم لهم أن الاجماع هو المعنى الذى يزعمون ، وإن صح أيضاً أن في هذه المسئلة بعينها إجماعاً ، والاختلاف ثابت فيها في كل عصر . حتى قال ابن حجر في الفتح بعد حكاية الخلاف : « ويُتَعَجَّبُ من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف في التحريم ! مع ثبوت الاختلاف كما ترى » 11

١١٩ - وأما رابعاً : فأين هذا الاجماع الذى يدل على وجود ناسخ ؟ إن سلم لهم كل ما يدعون في هذه المسئلة ؟ لم يحتج ابن عباس إجماعاً ، وإنما حكى أن عمر استشار الصحابة في إلزام

المتعجلين بالطلاق ، وأنه ألزمهم إياه ، فكيف يدلُّ هذا على ظهور ناسخ أو انتشاره ؟ وكيف يدلُّ على أن الذي كان يفعله في زمن أبي بكر وأول خلافة عمر — هو من لم يبلغه النسخ ؟ حقيقة إن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً وقد يكون تأويله تكلُّفاً لا يقبلُ ، ولكن الذي تأول هنا لم يرتكب خلاف الظاهر ، وإنما نقض أصل الروايات عن ابن عباس !! فانه ادَّعى دعوى خاله أتم أراد أن يجعلها هي مدلول الأحاديث ، وليست منها في شيء ، بل هي تنفيها وتردُّها ، فصارت دعواه دعوى ودليلاً معاً !!

١٢٠ — إذ لو صحَّ أن الذي كان يفعله في زمن أبي بكر وأول خلافة عمر هو من لم يبلغه النسخ ثم بلغ النسخ عمر — : لكان وجه الكلام أن يقول للصحابه : إنا كنَّا نفقئ الناس ونحكم فيهم بأن من طلق ثلاث مرات في عدة واحدة أنها طلقة واحدة ، ولكني علمت بعد ذلك من فلان وفلان — مثلاً — أن ذلك كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الأمر ، وأنه قال بعد

ذلك كذا - شيئاً يخالف ما عليه عملهم - أو أنه حكم بعد ذلك بكذا .

١٢١ — أما أن يروى ابن عباس : « أن ثلاثاً كن يُرددن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى واحدة » ، و : « أنما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من خلافة عمر » ، وأن يقول : « فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم » ، وأن يحكى قول عمر : « إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة » ، فلو أمضيناه عليهم » و : « أيها الناس ، قد كانت لكم في الطلاق أناة ، وإنه من تعجل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه » : — ثم يظن هذا المتأول المدعى النسخ أن ابن عباس يريد بأقواله هذه ما زعمه هو : لم يكن ظنّه هذا تأويلاً ارتكب فيه خلاف الظاهر ، وإنما يكون خروجاً بالكلام عن كل وجه من أوجه دلالة اللفاظ على المعاني !!

١٢٢ — وأما خامساً : فأتينا لو سلمنا أنهم أجمعوا على ما رآه عمر من إمضاء الطلاق : لم يكن إجماعهم عليه دالاً على وجود ناسخ لأننا علمنا سبب الاتفاق عليه ، بإخبار الراوى الثقة ، وعلمنا أنه

ليس عن علم وصل إليهم بنسخ الحكم ، وإنما هو عن نظر الإمام وأولى الأمر فيما حدث من الأقضية ، فأروا فيه رأياً أنفونوه . وهذا يُشبه أن يكون من باب المصالح المرسلة ، وليس من باب النسخ في شيء .

١٢٣ — وأما سادساً : فانه لو ادعى مُدَّع أن الاجماع استقرَّ في عهد أبي بكر وأول خلافة عمر على الحكم بعدم الوقوع ، « فالتحالف بعد هذا الاجماع منابذٌ له ، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق » كما هو نص كلام ابن حجر الماضي في رقم ( ١١٢ ) — : لو ادعى هذا أحد لكان قوله أقرب إلى القواعد التي عند الأصوليين في الاجماع .

١٠٤ — وهذا أيضاً بحث جدليٌّ صرف ، ولسنا نقول به ولا نرضاه ، ولكننا نقول : إن الذي كان في زمن أبي بكر وأول خلافة عمر هو الحكم الأصليُّ الموافق للكتاب والسنة ، وإن الذي عمله عمر بمواقفة الصحابة ليس تغييراً للحكم الثابت ، وإنما هو إلزام المتعجل بما التزم ، على سبيل العقوبة والتعزير ، في ظروفٍ وملايسات استدعت ذلك في نظرهم ورأيهم ، كما بينا مراراً . فليس

العملُ الأولُ خطأً تبين أنه منسوخ ، وليس الثاني خطأً في وقته الذي عمل فيه ، وليس واحدٌ منهما إجماعاً . ورحم الله الإمام أحمد بن حنبلٍ إذ يقول : « من ادعى الاجماع فهو كاذبٌ » ، ما يدرية ؟ لعل الناس اختلفوا ! » وصدق ، رضى الله عنه .

١٢٥ — والاجماعُ الصحيحُ الذى تثبته الأدلة ، والذى لا يجوز لأحد خلافه : هو الأمورُ المعلومةُ من الدين بالضرورة كلها ، وليس شئٌ غيرُها يسمى إجماعاً . وقد ذكرتُ رأى هذا فى التعليق على كتاب ( الإحكام فى أصول الأحكام ) للإمام الحافظ أبى محمد بن حزم ( طبعة الخانجي سنة ١٣٤٦ ج ٤ ص ١٤٢ — ١٤٤ ) وقلتُ هناك : « وأما الاجماع الذى يدعيه الأصوليون فلا ينصور وقوعه ، ولا يكون أبداً ، وما هو إلا خيالٌ ! وكثيراً ما ترى الفقهاء إذا حَزَبَ بهم الأمر وأعوزتهم الحجة : ادَّعوا الاجماع ونَبِزُوا مخالفه بالكفر ، وحاشَ لله . إنما الاجماع الذى يكفر مخالفته هو المتواترُ المعلومُ من الدين بالضرورة . وما أحسنَ ما قاله الامام أبو الوليد بن رشد الفيلسوف فى كتابه — فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال — قال :



١٣٦ — « وقد يدُّك على أن الاجماع لا يتقرر في النظريات بطريق يقيني ؛ كما يمكن أن يتقرر في العمليات — : أنه ليس يمكن أن يتقرر الاجماع في مسألة ما ، في عصر ما ، إلا بأن يكون ذلك العصر عندنا محصوراً ، وأن يكون جميع العلماء الموجودين في ذلك العصر معلومين عندنا ، أعني معلوماً أشخاصهم ومبلغُ عددهم ، وأن يُنقل إلينا في المسألة مذهب كل واحدٍ منهم فيها نقل تواتر ، ويكون مع هذا كله قد صحَّ عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهرٌ وباطنٌ ، وأن العلم بكل مسألة يجب أن لا يُكتم عن أحدٍ ، وأن الناس طريقتهم واحدٌ في علم الشريعة . وأما وكثيرٌ من المصدر الأول نُقل عنهم أنهم كانوا يرون أن للشرع ظاهراً وباطناً ، وأنه ليس يجب أن يعلم الباطن من ليس من أهل العلم به ولا يُقدَّر على فهمه ، مثل ما روى البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ ومثل ما روى من ذلك عن جماعة من السلف — : فكيف يمكن أن يتصور إجماع منقول إلينا عن مسألة من المسائل النظرية ؟ ونحن نعلم قطعاً أنه لا يخلو

عصرٌ من الأعمار من علماء يرون أن في الشرع أشياء لا ينبغي أن يعلم بحقيقتها جميع الناس ؟ ! وذلك بخلاف ما عرض في العمليات فان الناس كلهم يرون إفشاءها لجميع الناس على السواء . ويكتفى حصول الاجماع فيها بأن تنتشر المسئلة فلا يُنقل إلينا فيها خلافٌ ، فان هذا كافٍ في حصول الاجماع في العمليات ، بخلاف الأمر في العمليات ) .

١٢٧ — « ونحن لانواقفه على الكلمة الأخيرة التي معناها الاجماع السكوتي ، إلا إن كان يريد به العملي فقط ، وأما أن يُفتى مفتٌ أو يحكم حاكم بأمرٍ من أمور الشريعة ثم لا يخالفه - فيما يصل إلينا - أحدٌ من أهل عصره : فليس هذا إجماعاً ولا شبيهاً به ، وهو واضح » .

١٢٨ — « وقال الامام العلامة عز الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن المرتضى اليميني المعروف بابن الوزير - مؤلف الروض الباسم - في كتابه - إنباء الحق على الخلق - : « اعلم أن الاجماع نوعان : أحدهما : تعلم صحته بالضرورة من الدين ، بحيث يكفر مخالفته ، فهذا إجماعٌ صحيح ، ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري »

من الدين . وثانيهما : ما نزل عن هذه المرتبة ، ولا يكون إلا ظناً ، لأنه ليس بعد التواتر إلا الظن ، وليس بينهما مرتبة قطعية بالاجماع . وهذا هو حجة مَنْ يَمْنَعُ العلم بحصول الاجماع بعد انتشار الاسلام . ولعلك بعد هذا اقتنعت بما رَمَمْنَاكَ من معنى الاجماع .

١٢٩ — هذا ما كتبته هناك ، وقد أعدته هنا بياناً عن

الرأى الصحيح فى الاجماع ، لكثرة إرجاف المرجعين بدعوى الاجماع فى الطلاق ، ليرُعبوا العلماء المجتهدين الصادقين المخلصين ، ويصرفهم عن البحث فيه ؛ أو يُؤلبوا عليهم العامة والغوغاء ، فتحاماه أكثرهم وأحببوا عنه ، إلا من ثبَّت اللهُ قلبه وأيده بروح من عنده .

وفى هذا العصر قام المجرّدون الهدّامون بفضاء الاسلام ودعاةُ الفتنه : يكتبون فى الطلاق فى الاسلام ، وينقدون أحكامه ، على غير علم ولا بصيرة ، إلا الهوى وحب التقليد للافرنج ، بما أشربوا من تعاليمهم ، ويزعمون أنهم يريدون إلى إصلاح الاسلام وأحكامه ؛ وما بهم إلا إلغاء هذه الشريعة منه ، اتباعاً لخطتهم فى نقض الاسلام عروّة عروّة .

(وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ  
[٢٧ : ٤٠] . )

١٣٠ — وقد كتب ابنُ تيمية وابنُ القيم في مواضع متعددة من كتبهما عن حديث ابن عباس في إمضاء عمر الطلاق الثلاث ، وبَيَّنَّا وجهَ ما صنع بمواقعة الصحابة . وقد رأيتُ أن أقل هنا ما قاله ابنُ القيم في كتابه (إغاثة اللهيان في مكاييد الشيطان) (ص ١٧٩—١٨٢) لأنه أسهب في ذلك ، وآتى فيه بفوائد جمة ، ينبغي النظر فيها بدقة وأناة وإنصاف . قال :

١٣١ — « الأحكام نوعان : نوعٌ لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهد الأئمة : كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ، ونحو ذلك . فهذا لا يتطرق إليه تغير ولا اجتهد مخالفٌ ما وُضِعَ عليه »

١٣٢ — « والنوع الثاني : ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له ، زماناً ومكاناً وحالاً : كفقادر التعزيرات وأجناسها وصفاتها ، فإن الشارع يَتَنَوَّعُ فيها بحسب المصلحة : فَشَرَعَ التعزير بالقتل لمدٍّ من

الخر في المرة الرابعة . وعزم على التعزير بحرق البيوت على المتخلف  
عن حضور الجماعة ، لَوْ مَا منعه من تعدّي العقوبة إلى غير من  
يستحقها من النساء والذرية . وعزّر بحرمان النصيب المستحق من  
السلب . وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله . وعزّر  
بالعقوبات المالية في عدة مواضع . وعزّر مَنْ مثل بعبثه باخراجه  
عليه وإعتاقه عليه . وعزّر بنضعيف الغرْم على سارق مالا قطع فيه  
وكاتم الضالة . وعزّر بالهجر ومنع قربان النساء . ولم يُعرف أنه عزّر  
بدرّة ولا حبسٍ ولا سوطٍ ، وإنما حبس في تهمة لبتين حال  
التهم .

١٣٣ — « وكذلك أصحابه تنوّعوا في التعزيرات بعده :  
فكان عمر رضى الله عنه يخلق الرأس وينفي ويضرب ، ويحرق  
حوائيت الخمارين والقرية التي تباع فيها الخمر ، وحرّق قصر  
سعدٍ بالكوفة لما احتجب فيه عن الرعية . وكان له — رضى الله تعالى  
عنه — في التعزير اجتهادٌ واقع عليه الصحابة ، بكمال نصحه  
ووفورِ علمه وحسن اختياره للأمة ، وحدث أسباب اقتضت  
تعزيره لهم بما يردّهم ، لم يكن مثلها على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، أو كانت ولكن زاد الناس وبألغوا فيها ، فمن ذلك : أنهم لما زادوا في شرب الخمر وتتابعوا فيه ، وكان قليلاً على عهد رسول الله ، جعله عمر رضي الله عنه ثمانين ونفى فيه ، ومن ذلك : اتخاذه درة يضرب بها من يستحق الضرب ، ومن ذلك : اتخاذه داراً للسجن ، ومن ذلك : ضرب به للنوايح حتى بدأ شعرها .

١٣٤ - « وهذا باب واسع ، اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير - بالتعزيرات التابعة للمصالح وجوداً وعدمًا » .

١٣٥ - « ومن ذلك : أنه رضي الله عنه لما رأى الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث رأى أنهم لا يفتنون عنه إلا بعقوبة ، فرأى إلزامهم بها ، عقوبة لهم ، ليكفوا عنها . وذلك إما من التعزير العارض الذي يفعل عند الحاجة ، كما كان يضرب في الخمر ثمانين ويحلق فيها الرأس وينفي عن الوطن ، وكما منع النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خَلَفُوا عنه عن الاجتماع بنفساتهم . فهذا له وجه . وإما ظناً أن جعل الثلاث واحدة كان مشروعا بشرط ، وقد

زال ، كما ذهب الى ذلك في متعة الحج ، إما مطلقاً وإما متعة الفسخ .  
فهذا وجه آخر . وإما لقيام مانع قام في زمنه منع من جعل الثلاث  
واحدة ، كما قام عنده مانع من بيع أمهات الأولاد ، ومانع من أخذ  
الجزية من نصارى بنى تغلب ، وغير ذلك . فهذا وجه ثالث : فان  
الحكم ينتفي لا تنفاه شروطه أو لوجود مانعه .

١٣٦ — « والإلزام بالفرقة — فسخاً لا طلاقاً — لمن لم يقيم  
بالواجب : مما يسوغ فيه الاجتهاد . لكن تارة يكون حقاً للمرأة ،  
كما في العنة والايلاء والعجز عن النقة والغيب الطويلة ، عند من  
يرى ذلك . وتارة يكون حقاً للزوج ، كالعيوب المانعة له من استيفاء  
المعقود عليه أو كماله . وتارة يكون حقاً لله تعالى ، كما في تفريق  
الحكمين بين الزوجين ، عند من يجعلهما وكيلين ، وهو الصواب ،  
وكما وقع الطلاق بالمؤلى إذا لم يف في مدة التربص ، عند كثير  
من السلف والخلف ، وكما قال بعض السلف ، ووافقهم عليه بعض  
أصحاب أحمد رحمه الله : إنهما إذا تطاوعا على الاتيان في الدبر  
فُرق بينهما . وقريب من ذلك : أن الأب الصالح إذا أمر ابنه  
بالطلاق ، لما يراه من مصلحة الولد — : فعليه أن يطيعه ، كما قال

أحمد رحمه الله وغيره ، واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمر أن يطيع أباه لما أمره بطلاق زوجته .

١٣٧ — « فالإزام — إما من الشارع وإما من الإمام — بالفرقة ، إذا لم يقيم الزوج بالواجب : هو من موارد الاجتهاد » .

١٣٨ — « وأصل هذا : أن الله سبحانه وتعالى لما كان ينفض الطلاق ، لما فيه من كسر الزوجة وموافقة رضئ عدوه إبليس ، ومفارقة طاعته بالنكاح الذي هو واجب أو مستحب ، وتعريض كل من الزوجين للفجور والمعصية ، وغير ذلك من مفساد الطلاق ، وكان مع ذلك قد يحتاج إليه الزوج أو الزوجة وتكون المصلحة فيه — : شرعه على وجه يحصل به المصلحة ، وتندفع به المفسدة ، وحرمة على غير ذلك الوجه . فشرعه على أحسن الوجوه وأقربها لمصلحة الزوج والزوجة » .

١٣٩ — « فشرع له أن يطلقها طاهراً من غير جماع طلقة واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ، فإن زال الشر بينهما وحصلت الموافقة ، كان له سبيل إلى لم الشعث وإعادة الفراش كما كان ، وإلا تركها حتى انقضت عدتها ، فإن تبعثها نفسه كان له سبيل إلى



خَطْبَتِهَا وَتَجَدِيدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا ، وَإِنْ لَمْ تَتَّبِعْهَا نَفْسُهُ تَرَكَّهَا  
فَنَكَحَتْ مِنْ شَاءَتْ . وَجَعَلَ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ لِيَطُولَ زَمَنُ الْمَهْلَةِ  
وَالِاخْتِبَارِ . فَهَذَا هُوَ الَّذِي شَرَعَهُ وَأُذِنَ فِيهِ ، وَلَمْ يَأْذَنْ فِي إِبَانَتِهَا بَعْدَ  
الدَّخُولِ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ بِالْفَسْخِ وَالْإِفْتِدَاءِ . فَإِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ  
تَبَقِيَ لَهُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِذَا طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ عَقُوبَةً لَهُ ،  
وَلَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يَفَارِقَهَا  
بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ . فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ حَبِيبَهُ يَصِيرُ إِلَى غَيْرِهِ فَيَحْفَظُ بِهِ  
دُونَهُ — : أَمْسَكَ عَنِ الطَّلَاقِ . »

١٤٠ — « فَلَمَّا رَأَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى  
عَاقِبَ الْمُطْلُوقَ ثَلَاثًا بِأَنْ حَالُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ زَوْجِهِ وَحَرَمَهَا عَلَيْهِ حَتَّى  
تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ — : عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِكِرَاهَتِهِ الطَّلَاقَ الْحَرَّمَ وَبَغْضِهِ  
لَهُ . فَوَافَقَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَقُوبَتِهِ لِمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا : بِأَنْ أَلْزَمَهُ بِهَا  
وَأَمْضَاهَا عَلَيْهِ . »

١٤١ — « فَإِنْ قِيلَ : كَانَ أَسْهَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ  
مِنْ إِيقَاعِ الثَّلَاثِ وَيَحْرِمَهُ عَلَيْهِمْ وَيُعَاقِبَ بِالضَّرْبِ وَالتَّأْدِيبِ مَنْ  
فَعَلَهُ ، لِثَلَاثَةِ الْمُحْذَرِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ . قِيلَ : نَعَمْ ، لَعَمْرُ اللَّهِ كَانَ

يمكنه ذلك ، ولذلك ندم عليه في آخر أيامه ، وودَّ أنه كان فعله .  
قال الحافظ أبو بكر الاسماعيلي في مسند عمر : « أخبرنا أبو يعلى حدثنا  
صالح بن مالك حدثنا مُجَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :  
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما ندمتُ على شيء ندامتي على  
ثلاث : أن لا أكون حرَّمتُ الطلاق ، وعلى أن لا أكون أنكحتُ  
الموآلي ، وعلى أن لا أكون قتلتُ النوائح » ومن المعلوم أنه  
رضي الله عنه لم يكن مراده تحريم الطلاق الرجعي الذي أباحه الله  
تعالى وعَلِمَ من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم جوازه ،  
ولا الطلاق المحرم الذي أجمع المسلمون على تحريمه ، كالطلاق في  
الحيض وفي الطهر المجامع فيه ، ولا الطلاق قبل الدخول الذي قال  
الله تعالى فيه : ( لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ  
أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ) : هذا كله من أَبْيَنِ الحَالِ أن يكون عمرُ  
رضي الله عنه أرادَه . فمعين قطعاً أنه أراد تحريم إيقاع الثلاث .  
فعلَّم أنه إنما كان أوقعها لاعتقاده جواز ذلك ، ولذلك قال : إن الناس  
قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم . وهذا  
كالصريح في أنه غير حرام عنده ، وإِنَّمَا أمضاه لأن المطلق كانت

له فُسْحَةٌ من الله تعالى في التفريق ، فرغب عما فسحه الله تعالى له الى الشدة والتغليظ ، فأَمْضاهُ عمر عليه ، فلما تبين له بالآخرة ما فيه من الشر والفساد : ندم على أن لا يكون حرم عليهم إيقاع الثلاث ومنعهم منه — وهذا هو منهج الأَكْثَرين : مالك وأحمد وأبي حنيفة رحمهم الله — فرأى عمر رضى الله عنه أن المفسدة تندفع بالزامهم به ، فلما تبين له أن المفسدة لم تندفع بذلك ، وما زاد الأمر إلا شدةً : أخبر أن الأولى كان عدوله الى تحريم الثلاث الذى يدفع المفسدة من أصلها . واندفع هذه المفسدة بما كان عليه الأمر في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وأول خلافة عمر رضى الله عنه : أولى من ذلك كله . ولا يندفع الشر والفساد بغيره البتة . ولا يُصلح الناسَ سواه .

١٤٢ — هذا ما قاله ابن القيم رحمه الله ، وفيه فوائد نفيسة ؛ وآراء جلييلة ، تحتاج الى دراسة واسعة ، وتعمق في البحث ، ليعمَّ النفعُ بها في مسائل كثيرة مما يحتاج الى الاصلاح ، وهذه إشارة كافية الآن . وأنا أواقفه على أكثر ما قال فيه ، إلا الأثر الذى نقله عن عمر أنه ندم إذ لم يحرم الطلاق وما معه ، فانه خالف عادته

وعادة علماء السنة المحققين، الذين لا يحتاجون برواية إلا بعد التثبت من صحتها. وهذا الأثر إسناده غير قائم : أما صالح بن مالك أبو عبد الله الخوارزمي فإنه صدوق ، روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وله ترجمة في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٩ ص ٣١٦) ، وأما شيخه مجاهد بن يزيد فأنى لم أجده له ترجمة بعد كثرة المراجعة ، وأما أبوه يزيد بن أبي مالك الهمداني فقد ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٦٦) وذكر أنه مات سنة ١٣٠ عن ٧٢ سنة ، فلو كان الإسناد إليه صحيحا لا تقطع عنه ، فإن عمر رضى الله عنه قتل سنة ٢٣ . أى قبل ولادة يزيد بن أبي مالك بنحو ٣٥ سنة ، والمنقطع ضعيف لا يحتاج به .

١٤٣ — وأخيراً : وقبل أن أختم هذه الأبحاث أحب أن أنبه الى أمر سبق الكلام فيه طويلاً ، خشيّة أن يشبه على القارئ . فأنى نقلت كثيراً من أقوال السالفين من المؤلفين في الاحتجاج بقول الصحيح بعدم وقوع الطلاق الثلاث ، وهم أوردوها على إرادة أن الطلاق الثلاث يشمل النوعين اللذين فرقت بينهما : أعنى التطليق مرة واحدة بإنشاء واحد موصوف بالعدد ،

والتطليق ثلاث مرات بعدة واحدة في مجلس أو مجالس. بل إن كثيراً منهم يوردون احتجاجهم على إرادة النوع الأول فقط ، إذ يظنون أنه أقوى في الدلالة على الطلاق الثالث من النوع الثانى إذا كان في مجلس واحد . وقد أُبْنِتْ عن الوجه الصحيح في إبطال الطلاق الثالث بلفظ واحد في الانشاء ، وأنه لا يصلح محل خلاف أصلاً ، وأنه لم يكن محل خلاف بين المتقدمين . ولذلك أوردت الأدلة التي ذكرتها والتي قلتها عن غيرى في معرض الاحتجاج على بطلان الطلقتين التاليتين للطلقة الأولى في العدة . وعلى أن الطلاق لا يلحق الطلاق ، وعلى أن المعتدة لا يلحقها طلاق . فهذا وجه اختلاف النظر بينى وبينهم في إيراد الأدلة . وأرجو أن أكون أحسنت البيان عنه ، وأن أكون أقمت الحجة ، وأوضحت البرهان وأقنعت القارئ بما أنا مقتنع به وموقن منه . والتوفيق من الله ، والحمد لله رب العالمين

١٤٤ — والآن وقد أكلنا القول في الطلاق البدعى والطلاق

الثالث : ينبغى أن نقول كلمة في أحكام الطلاق في القانون ( رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٩). وهذا القانون عمل جليل ، وكان في وقته وثبةً كبيرة في سبيل الإصلاح : لأنه رفع عن أعناق الناس نيراً كان يرهقهم ولا يجد المصلح المخلص دفعه سبيلاً ، وهو كابوش (الطلاق الثلاث) بلفظ واحد ، وآخر أبعد أثراً وأكثر ضرراً ، وهو (الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحل على فعل شيء أو تركه) أو ما يسميه العامة (الحلف بالطلاق) .

١٤٥ — أما المادة الثانية منه ، ونصها : ( لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحل على فعل شيء أو تركه لا غير ) : فانه لا اعتراض عليها ، إلا أنها غير كافية في إبطال الطلاق المعلق مطلقاً . والطلاق المعلق كله غير صحيح ولا واقع ، لأنه ليس من الطلاق المأذون فيه ، والرجل لا يملك من الطلاق إلا ما أذن به الله سبحانه وتعالى . وأيضاً : فان تعليقه على شيء سيكون في المستقبل يجعله لفظاً باطلاً ، لأن الانشاء إنما يكون في الحال فقط ، ولا يمكن عقلاً أن يكون في الاستقبال . وهذا القول هو مذهب الشيعة ، وقد اختاره ابن حزم في المحلى (ج ١٠ ص ٢١٣ — ٢١٦) . والأدلة التي احتجنا بها فيما مضى لبطلان الطلاق البدعي كافية في الحكم

ببطلان الطلاق المعلق كله .

١٤٦ — وأما المادة الثالثة منه ، ونصها : ( الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ) — فإنها كانت فتحاً جديداً ، ورفضت عن الناس كابوس الطلاق الثلاث — كما قلنا — ولكنها لم تكن العلاج الصحيح لاندافعهم في الطلاق وسوء استعمالهم إياه ، ولم تكن كافية للرجوع بأحكامه الى الطلاق المشروع الثابت في الكتاب والسنة . ثم إنها لم تمنع حيل المحتالين المخاتلين من المأذونين في إثبات الطلاق الثلاث بالاشهادات التي يكتبونها . وقد عُرِضَتْ أمامي قضايا تيقنت منها أن كثيراً من المطلقين ينطقون بالطلاق الثلاث بلفظ واحد ، ويتحيل المأذون لاثباته في الاشهاد بأن يكتب عن لسان المطلق : أنه اعترف بأن هذا الطلاق مسبوقٌ بطقتين قبله ، ثم يكتب الكلمة الخالصة في ألسنتهم : « وبذلك بانت منه بينونة كبرى » الخ . لأن بعض المأذونين لا يقتنع بصحة هذه المادة من القانون ، ويعتقد أن الطلاق وقع ثلاثاً باللفظ الواحد ، ويتدبّر بوجوب التحيل لاثباته ، ويهْدِمُ بذلك على جريمة التزوير ، ثقةً منه بأن إثباتها عليه غير يسير ، وكثيراً من القضايا لم يمكن إثبات

الحقيقة فيها بالأدلة الكافية ، مع اليقين بأن ما كتب في الاشهاد غير صحيح .

١٤٧ — وكنت عقيب صدور هذا القانون ( ١٠ مارس

سنة ١٩٢٩ ) كتبت مقالا في المقطم ( ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ ) اقترحت فيه ما اقترحه هنا ، وهو أن المعتدة لا يلحقها طلاق ، وتوقعت أن يتحيل الناس بحيل شتى لايقاع الطلاق الثلاث .

١٤٨ — ثم جاءت أمامي قضية حينما كنت على قضاء هيا ،

ثبت من التحقيق فيها أن المطلق لم يعترف عند المأذون بطلقتين قبل الطلقة التي يريد إثباتها ، وإنما اعترف بأنه طلقها طلاقا معلقا على فعل شيء وفعلته ، وأنه حكى ذلك للمأذون ، فأفتاه بعدم وقوعه ، فطلقها أمامه ثلاثا ، ولم يعرف ماذا كتب المأذون ، لأنه أُمي ، مع أن الذي أثبتته المأذون : أنه طلقها بلفظ واحد ، وأنه عرّف أن هذه الطلقة مسبقة بطلقتين قبلها . وقد حكمتُ إذ ذاك ( جلسة

١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٤٣٢ سنة ٣٠ — ١٩٣١ )

بأنه طلقة أولى رجعية ، وبالغاء وصفه بالبينونة الكبرى . وهذا

الحكم منشور في مجلة المحاماة الشرعية ( المجلد الثالث ص ٥٤٩ - ٥٥٢ )



١٤٩ — ومما قلته في أسبابه : « إن المطلق حين يرى أنه منع من الطلاق أكثر من طلبة دفعة واحدة ، وأنه إن فعل فعله لاغ ، وقصده مردود عليه ، ولا يقع به إلا طلبة واحدة : — حين يرى هذا يتحیل بأوضح حيلة ، وأقربها للعالم قبل العالم ، وللغبي قبل الذكي ، فيحضر أمام القاضي أو المأذون ثم يطلق بالصيغة التي أراد ، ويعترف بأن طلاقه هذا مسبق بما شاء ، بطلقة أو بطلقتين ، وبذلك يصل إلى غرضه ، رغما من الحكم بطلانه بصریح القانون ، فكان المادة ما اقتبست إلا لتحديد للناس الصيغة التي يوقعون بها ما يشاؤون من الطلاق ، أو لتمنعهم من بعض الألفاظ دون بعض ، وكأنها ما جاءت لأصلاح حال ضج الناس منها بالشكوى .

١٥٠ — وقد بقي من ( نظام الطلاق في الاسلام ) مسائل

ملحقة به :

## المسئلة الأولى

الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة

١٥١ — قال الله تعالى في أول سورة الطلاق . ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعَدَّةَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ . لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ . وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ . وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . فَإِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ . وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ، وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ) .

١٥٢ — والظاهر من سياق الآيتين أن قوله ( وأشهدوا ) راجع الى الطلاق وإلى الرجعة معاً ، والأمر للوجوب ، لأنه مدلوله الحقيقي ، ولا ينصرف الى غير الوجوب — كالنِّدْب — إلا بقرينة ، ولا قرينة هنا تصرفه عن الوجوب . بل القرائن هنا تؤيد حمله على الوجوب : لأن الطلاق عمل استثنائي يقوم به الرجل — وهو أحد

طرفى المقد - وحده . سواء أوافقته المرأة أم لا ، كما أوضحنا ذلك مراراً ، وتترتب عليه حقوق للرجل قبيل المرأة ، وحقوق للمرأة قبل الرجل ، وكذلك الرجعة ، ويخشى فيهما الانكار من أحدهما ، فإشهاد الشهود يرفع احتمال الجحد ، ويثبت لكل منهما حق قبل الآخر . فمن أشهد على طلاقه فقد أتى بالطلاق على الوجه المأمور به ، ومن أشهد على الرجعة فكذلك ، ومن لم يفعل فقد تعدى حد الله الذى حده له . فوقع عمله باطلا ، لا يترتب عليه أى أثر من آثاره .

١٥٣ - وهذا الذى اخترنا هو قول ابن عباس . فقد روى عنه

الطبرى فى التفسير ( ج ٢٨ ص ٨٨ ) قال : « إن أراد مراجعتها قبل أن تنقضى عدتها أشهد رجلين ، كما قال الله : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) . عند الطلاق وعند المراجعة » . وهو قول عطاء أيضاً . فقد روى عنه عبد الرزاق وعبد بن حميد قال : « النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجعة بالشهود » نقله السيوطى فى الدر المنثور ( ج ٦ ص ٢٣٢ ) والجصاص فى أحكام القرآن بمعناه ( ج ٣ ص ٤٥٦ ) وكذلك هو قول السدى . فقد روى عنه الطبرى قال : فى قوله : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) : « على الطلاق والرجعة » .

١٥٤ — وذهب الشيعة الى وجوب الاشهاد في الطلاق وأنه ركن من أركانه ، كما في كتاب ( شرائع الاسلام ص ٢٠٨ — ٢٠٩ طبعة ١٣٠٢ ) ولم يوجبوه في الرجعة . والتفريق بينهما غريب . ولا دليل عليه .

١٥٥ — وأما ابن حزم فان ظاهر قوله في المحلى ( ج ١٠ ص ٢٥١ ) يفهم منه أنه يرى اشتراط الاشهاد في الطلاق وفي الرجعة ، وإن لم يذكر هذا الشرط في مسائل الطلاق بل ذكره في الكلام على الرجعة فقط ، قال : « فان راجع ولم يُشهد فليس مراجعاً ، لقول الله تعالى : ( فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم ) لم يفرق عز وجل <sup>(١)</sup> بين المراجعة والطلاق والاشهاد ، فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض ، وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل ، أو راجع ولم يشهد ذوى عدل :

---

(١) في النسخة المطبوعة من المحلى « فرق عز وجل » وهو خطأ مطبعي واضح من سياق الكلام .

متعدياً لحدود الله تعالى ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌ » .

١٥٦ — واشتراط الاشهاد في الرجعة هو أحد قولَي الشافعي .

قال الشيرازي في المذهب ( ج ٢ ص ١١١ ) : « لأنه استباحة بضع مقصود ، فلم يصح من غير إشهاد ، كالنكاح » . وهو أيضا أحد قولَي الامام أحمد ، انظر المقنع ( ج ٢ ص ٢٥٩ ) والمغني ( ج ٨ ص ٤٨٢ ) والشرح الكبير ( ج ٨ ص ٤٧٢ — ٤٧٣ )

١٥٧ — والقول باشتراط الاشهاد في صحة الرجعة يلزم منه أنها

لا تصح إلا باللفظ ، ولا تصح بالفعل ، كما هو ظاهر . وهو مذهب الشافعي .

## المسئلة الثانية

بطلانُ الرجعة إذا قصد بها الرجلُ المضارةَ

١٥٨ — لم يأذن الله عز وجل للرجل بالرجعة إلا مقيدةً بعدم

الإضرار . كقوله تعالى : ( وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا

إصلاحاً) وقوله : (ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا) وترى ذلك في كل الآيات التي ذكرناها فيما مضى برقى (٨ و ١١). وقد بينا أن الطلاق والرجعة بإرادة الرجل وحده : عملان مستثنيان من القواعد العامة ، أذنه الله بهما بصفات خاصة ، فلا يملك منهما إلا ما أُذِنَ به . والشأن هنا في الرجعة أقوى ، لأن الله سبحانه جعل الرجل أحقَّ بها بشرط صريح ، وهو إرادة الإصلاح ، فإذا تخلف الشرط : لم يكن الرجل أحقَّ بردها ، فصار لا يملك هذا الحق . وإذا كان للمرأة أن تطلب الطلاق للمضارة ، فأولى أن يكون لها الحق في طلب الحكم بإبطال الرجعة للمضارة أيضاً ، وهذا بديهي .

١٥٩ — قال أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن (ج ١ ص ٧٩) : « قوله تعالى : (إن أرادوا إصلاحاً) : المعنى : إن قصدَ بالرجعة إصلاحَ حاله معها ، وإزالة الوحشة بينهما ، لا على وجه الأضرار والقطع بها عن إخلال من رِبْقَةِ النكاح ، فذلك له حلال ، وإلا لم يحل له . ولما كان هذا أمراً باطناً جعل الله تعالى الثلاثَ علماً عليه (١) ولو تحققنا نحن ذلك المقصدَ لطلقنا عليه » .

---

(١) ادعاء أن هذا أمر باطن وأن الله جعل الثلاث علماً عليه — :

١٦٠ — وقال شارح المقنع (ج ٢ ص ٢٥٨): «قال الشيخ  
تقي الدين - يعنى ابن تيمية -: لا يُمكن من الرجعة إلا من أراد  
إصلاحاً وأمسك بمعروف ، فلو طلق إذن ففى تحريمه الروايات . وقاله  
القرآن يدل على أنه لا يملكه ، وأنه لو أوقعه لم يقع ، كما لو طلق  
البائن . ومن قال : إن الشارع مَلَكَ الانسانَ ما حرَّم عليه : فقد  
تناقض .»

١٦١ — ولا مضارة أكبر من أن يراجع وهو يقصد بهنه.  
الرجعة الى إيقاع طلقة أخرى ، وهذا التطبيق دليل قوى على القصد  
الى المضارة بالرجعة ، وعلى أنه لم يُرَدَّ بها الاصلاح . وكذلك إذا  
راجعها ولم يعلمها بهنه الرجعة حتى تخرج من العدة ، فان رجعت باطلته  
وقد بانث منه . قال ابن حزم فى المحلى (ج ١٠ ص ٢٥٣) : « إنما

---

اداء مجرد ، لأن الطلقة الثالثة لها حكم غير حكم الطلقة الرجعية .  
وقصد المضارة ليس أمراً باطنياً صرفاً ، بل هو من الأمور التى يمكن  
التحقق منها بالقرائن والأدلة . وقد ذهب المالكية - الذين منهم  
ابن العربى - الى جواز التطبيق من القاضى للمضارة ، فلماذا أمكن  
التحقق منه لارادة التطبيق ؛ ولم يمكن لابطال الرجعة ؟ !

يكون البعل أحقَّ بردها إن أراد إصلاحاً بنص القرآن . ومن كتبها الردَّ بحيث لا يبلغها : فلم يُردَّ إصلاحاً بلا شك ، بل أراد الفساد ، فليس ردّاً ولا رجعة أصلاً .

## المسئلة الثالثة

### وجوب المتعة المطلقة

١٦٢ — الآيتان ( ٢٣٦ و ٢٣٧ ) من سورة البقرة تدلان على أن المطلقة قبل الدخول إذا لم يُسمَّ لها المهرُ كان لها المتعة . وإذا سُمِّيَ لها المهرُ كان لها نصفُ المهر . والآية ( ٤٩ ) من سورة الأحزاب ظاهرها أن المطلقة قبل الدخول لها المتعة ، ولم تُقيّد بعدم تسمية المهر . فذهب كثير من الفقهاء الى حمل الآية المطلقة على الآيتين المقيدتين ، فلم يجعلوا المتعة المطلقة قبل الدخول مع تسمية المهر . والآية ( ٢٤١ ) من سورة البقرة عامة في كل مطلقة : ( والمطلقات متاعٌ بالمعروف حقاً على المتقين ) . والآية ( ٢٨ ) من سورة الأحزاب تدل على المتعة للدخول بها : ( يأبى النبي قل



لأزواجك إن كنتم ترذون الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن  
وأسرحكن سراحاً جميلاً).

١٦٣ — والخلاف في وجوب المتعة المطلقة المدخول بها ولغير  
المدخول بها إذا سمي لها الصداق : خلاف معروف مفصل في كتب  
التفسير والفقه والذي نرضاه ونختاره وجوبها لكل مطلقة مطلقاً إلا التي  
سُميَ مهرها ولم يدخل بها ، جماعاً بين الآيات ، واستعمالاً لكل  
آية في نصها وموضعها . وهو مذهب الشافعي وقول لأحمد ، واختاره  
ابن تيمية . وانظر المذهب للشيرازي (ج ٢ ص ٦٧-٦٨) والمقنع  
(ج ٢ ص ١٤٣).

١٦٤ — وأما ابن حزم فإنه ذهب إلى وجوب المتعة لكل  
مطلقة ، على أصل مذهبه في استعمال المطلق في إطلاقه والمقيد في  
موضعه ، فالمقيد داخل في المطلق ولا يؤثر عليه عنده . انظر المحلى  
(ج ١٠ ص ٢٤٥ - ٢٤٩).

١٦٥ — وهذه المتعة فيها تعويض لما فات على المطلقة من  
الطأنينة على نظام حياتها في كنف الزوج ، ولذلك كانت :  
(على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) كالشأن في الانفاق ، وللحاكم

أن ينظر في تقديرها الى ظروف الطلاق ، والى إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائي أو وضعه في موضعه ، ولذلك ترى أن الفرقة إذا كانت بسبب من جهة الزوجة ، كالتخلع والمبارأة والردّة وطلب التطليق للاعسار وغير ذلك — : أنها لا متمعة لها .

## المسئلة الرابعة

### عدة المرتابة

١٦٦ — قال الله تعالى في الآية ( ٢٢٨ ) من سورة البقرة :  
( وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ، إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) .  
وقال سبحانه في الآية ( ٤ ) من سورة الطلاق : ( وَاللَّائِي يَكْتُمْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَشْرَتْنِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا )

١٦٧ — فالأصل في العدة : أنها للحامل وضع الحمل ،

والصغيرة التي لم تحض ثلاثة أشهر ، والمعجوز التي انقطع حيضها ثلاثة أشهر أيضاً ، والتي تحيض عدتها ثلاثة قروء ، واختلف العلماء من قديم في القروء : أهى الحيض أم الأطهار ؟ خلاف معروف ، والراجح أنها الحيض ، لأدلة كثيرة ليس هذا موضع بسطها ، وهو الذى عليه القضاء فى مصر الآن ، إذ هو من مذهب الامام أبى حنيفة وأصحابه .

١٦٨ — ومن النساء من ينقطع حيضها وهى ممن يحيض مثلها : فمنهن من يكون ذلك دائماً فلا يعود اليهن ، وهونادر ، ومنهن من يكون لعارض وقتى : من مرض أو إرضاع . فذهب كثير من العلماء ، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه — : الى أن عدتها بالأقراء ، « وتبقى أبداً تنتظر حتى تسفل فى السن الذى تياس فيه من الحيض ، وحينئذ تعند بالأشهر أو تحيض قبل ذلك » (١) وفى أحوالها صور كثيرة وخلاف فى كل صورة ، استوفى ذلك فى بحث قيم تمتع أبو الوليد بن رشد الفيلسوف فى بداية المجتهد (ج ٢ ص ٧٣ — ٧٧) .

١٦٩ — وكان العمل على مذهب أبى حنيفة فى القضاء ،

---

(١) هذا لفظ ابن رشد فى بداية المجتهد .

وكان الناسُ مسلمينُ صادقين ، يخشون ربهم ويخافون سوء الحساب ، وكانوا يتخرجون من الإيمان الحسنة ، وكانوا يخافون أن يأكلوا أموالهم بينهم بالباطل ، وكان النساء يتقين الله ، ولا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن : من حيض أو حمل — فكان الحرجُ في العمل بهذا القول والتقييد به ضعيف الأثر ، لأنه في أفراد قلائل . ثم شاع في الناس الكذبُ والفجور ، واستحلوا من أموالهم ما حرم الله ، واجترأوا على الإيمان الكاذبة ، وكثر المعلمون المضلون ، وعلموا النساء أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ، وأن يدعين انقطاع الحيض ، حتى يُرهن الرجال بالمطالبة بنفقة العدة إلى أن تدخل فيما يُسمونه « سنّ اليأس » إلا في الشنوذ والندرة ، وعمّ البلاء وكثرت الشكوى .

١٧٠ — فرأت وزارة الحفائية أن تعالج الأمر باقتباس الحكم من منهب مالك ، فاستصدرت القانون ( رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ) لبعض المسائل ، ومن ضمنها هذه المسئلة في المادة الثالثة منه ، واعتبرت العدة لغير المرضع بالنسبة للنفقة فقط سنةً بيضاء ، فإن ادعت الحيض في أثنائها أخرت إلى الحيضة الثانية أو إلى سنة بيضاء ، وكذلك

الحیضة الثالثة . ثم لا تصدق بعد ثلاث سنين . وجعل الحكم في المرضع كذلك بعد انقضاء مدة الرضاع . فما أسرع ما تعلم النساء أن الحيض يأتيهن في كل سنة مرة ، وأن مدة الرضاع سنتان ، فتأخذ المرضع نفقة عدة خمس سنين ، وما ذاك إلا من معلّمين ، وكان هذا مرهقاً أيضاً .

١٧١ — فعادت الوزارة إلى التماس طرق الإصلاح ، واستصدرت القانون ( رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ) ومنع في المادتين ( ١٧ و ١٨ ) منه من استحقاق نفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ، فما أسرع ما تعلم النساء أيضاً أن الحيض لا يأتيهن إلا في كل أشهر أربعة أو خمسة مرة واحدة .

وكان هذا وذاك علاجاً للأمر من جهة النفقة والحقوق المالية ، لأن جهة انقضاء العدة فعلاً . وهذه جهة لها آثار شرعية هامة ، في بيان العدة الحقيقية ، حتى يعرف كل من الزوجين حده فيما له من حقوق في أثلاثها وبعد انقضائها ، كحق الرجعة وحق زواجها بغيره ونحو ذلك .

١٧٢ — والحق أن التي ترتفع حيضتها لغير رضاع، أو تدعى ذلك : فعدتها ثلاثة أشهر ، وهي مرتابة ، لأن قوله تعالى : ( إن ارتبتم ) معناه : إن ارتبتم في حيضها . وأما من جعل — من المفسرين والفقهاء — أن معناه : إن ارتبتم في حكمها ، أى فى حكم اليائس — : فقد أبطل معنى الكلمة ، لأن القرآن نزل لهداية للناس وإعلامهم بما شرعه الله لهم ، فكل حكم قبل بيانه فهو موضع ريبية وشك عندهم ، حتى يأتهم البيان : إما من كتاب وإما من سنه

١٧٣ — وبالنسبة قلنا فسرهما كثير من الأئمة المتقدمين . فروى البخارى فى صحيحه تعليقا عن مجاهد قال : « إن لم تعلموا بِحَيْضَنَ أَوْ لَا يَحِضُنَ ، وَاللَّائِي قَعْدَنَ عَنِ الْحَيْضِ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضُنَ : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » وقال ابن حجر فى الفتح ( ج ٩ ص ٤١٤ ) إنه وصله الفريابى ، ثم قال : « وأخرج ابنُ أبي حاتم من طريق يونس عن الزهرى قال : الارتباب — والله أعلم — فى المرأة التى تشك فى قعودها عن الولد ، وفى حيضها : أتحيض أولا ؟ وتشك فى انقطاع حيضها بعد أن كانت تحيض ، وتشك فى صغرها : هل بلغت

الحيضَ أم لا ؟ وتشك في حملها : أبلغت أن تحمل أولاً ؟ — : فما ارتبتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر .

١٧٤ — وروى الطبرى في التفسير (ج ٢٨ ص ٩١)

باسناد صحيح : « عن قتادة عن عكرمة قال : إن من الرية المرأة المستحاضة ، والتي لا يستقيم لها الحيض ، تحيض في الشهر مراراً ، وفي الأشهر مرة — : فعدتها ثلاثة أشهر . وهو قول قتادة .

وروى نحوه ابن حزم في المحلى (ج ١٠ ص ٢٧١) باسناد صحيح أيضاً : « عن قتادة عن عكرمة قال : إذا كانت تحيض حيضاً مختلفاً فانها رية ، عدتها ثلاثة أشهر . قال قتادة : تعدد المستحاضة ثلاثة أشهر . وروى نحوه أيضاً باسنادين صحيحين عن طلوس وعن جابر بن زيد . وقال الزجاج : « المعنى : إن ارتبتم في حيضها ، وقد انقطع عنها الدم ، وكانت مما يحيض مثلها » نقله عنه أبو حيان في البحر (ج ٨ ص ٢٨٤) والآلوسى في تفسيره (ج ٩ ص ٩٨) .

١٧٥ — وقال ابن رشد في بداية المجتهد — بعد أن بيّن

مذهب مالك وتفسيره للآية (ج ٢ ص ٧٦) — : « وأما اسمعيل وابن بكير من أصحابه فذهبوا إلى أن الرية ههنا في الحيض ،

وأن اليأس في كلام العرب هو ما لم يحكم عليه بما يُشَسَّ منه بالقطع .  
 فطابقوا بناويل الآية مذهبيهم الذي هو مذهب مالك ، ونعيم ما فعلوا ،  
 لأنه إن فهم ههنا من اليأس القطع : فقد يجب أن تنتظر الدم وتعتدَّ  
 به ، حتى تكون في هذا السن ، أعنى سنَّ اليأس ، وأنَّ مَنْ فهِمَ  
 من اليأس ما لا يقطع بذلك : فقد يجب أن تعتد التي انقطع دمها  
 عن العادة وهي في سن من تحيض : بالأشهر ، وهو قياس قول أهل  
 الظاهر . ثم قال : « وأما التي ارتفعت حيضتها لسبب معلوم ،  
 مثل رضاع أو مرض : فإن المشهور عند مالك أنها تنتظر الحيض ،  
 قَصْرَ الزمان أم طال . وقد قيل : إن المريضة مثل التي ترتفع  
 حيضتها لغير سبب » . ثم ذكر الخلاف في عدة المستحاضة وقال :  
 « وإنما ذهب من ذهب إلى عدتها بالشهور إذا اختلط عليها الدم  
 لأنه معلوم في الأغلب أنها في كل شهر تحيض ، وقد جعل الله  
 العدة بالشهور عند ارتفاع الحيض ، وخفاؤه كارتفاعه » .

١٧٦ — ومذهب الشيعة أيضا أن « التي لا تحيض وهي

في سنَّ من تحيض : تعتد من الطلاق والفسخ مع الدخول بثلاثة  
 أشهر » وأن المرأة « لو كانت لا تحيض إلا في ستة أشهر أو خمسة



اعتدت بالأشهر » . ( انظر شرائع الاسلام ص ٢١٣ ) .

١٧٧ — والمعروف من عادة النساء أن أكثرهن يأتيها الحيض كل شهر مرة ، وأن غير ذلك نادر جداً ، وأن الحيض لا ينقطع مدة طويلة إلا للحمل أو رضاع أو مرض ، أما الحمل فأمره ظاهر ، فان ثلاثة أشهر كافية في ظهور أماراته ، ويمكن عند الشك الرجوع إلى شهادة الثقات من القابلات ، وأما المرض فانه مشكل أمره : فقد بحثت مراراً مع كثير من الأطباء الموثوق بهم ، وعلمت من كلامهم أنه لا يمكن إذا فحصت إحدى السيدات أن يُجزم بأنها تحيض في كل شهر أو في أكثر من ذلك ، ولكن يمكن معرفة ما إذا كانت تحيض أو لا تحيض ، وليس ذلك على سبيل القطع أيضاً ، إلا إذا كانت في حيضتها حين الفحص . وأما الرضاع فالغالب أن ينقطع الحيض عن الموضع تسعة أشهر أو سنة .

١٧٨ — ولذلك أرى أن تكون عدة المرأة التي تدعى انقطاع الحيض لغير حمل أو رضاع ثلاثة أشهر ، لأنها مرتابة في نفسها ، إن كانت صادقة ، أولاً نسا نرتاب في زعمها ذلك ، إن كانت غير صادقة . وقوله تعالى : ( إن ارتبتم ) يسم كل ريبة في

شأنها ، إما منها وإما من غيرها . ولو كان المرادُ رِيْبَتُها وحدها لكان وجهُ الكلام : إن ارتابت . ولكن الخطاب بلفظ ( إن ارتبتم ) يدل على أن المراد : أى رِيْبَة تكون في حالها وقولها ، بل هو أظهر في أن تكون الرِيْبَة عند غيرها .

١٧٩ — وأرى أن تكون العدةُ للرضع ثلاثة أشهر ، تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره . وظاهر بالضرورة أن ذلك إذا طلقت قبل إتمامه السنة ؛ أما إذا طلقت بعد ذلك فإن الثلاثة الأشهر تبدأ من يوم الطلاق .

١٨٠ — وهذا رأى في ظنى أعدل الآراء وأقربها لنص القرآن . واستثناء المرضع وإن لم يكن مفهوماً من نص الآية صريحاً فإنه مفهومٌ منها دلالةً . لأن اشتراط الرِيْبَة يؤخذ منه أن التى لا ترتاب فى دعواها تأخرَ حيضها ويغلب على الظن صدقها : فإن لها حكماً آخر ، وهذا شأن المرضع ، لأننا نعلم أن أكثر النساء يرتفع حيضهن فى السنة الأولى من الرضاع ، أو فى أكثر أشهرها . فتحدد مدة انقطاع حيض المرضع بسنة قبل ابتداء عدتها بالأشهر أقرب إلى الصواب عندى .

١٨١ — وعلى كل حال : فاني أرى أن استثناء الموضع قد يجب الرجوع فيه الى رأى الأطباء العارفين بأمراض النساء وأحوالهن في الرضاع والحيض . وإلى ما عندهم من الاحصاء المبني على التجارب والمشاهدة . ثم يُستنبط الحكم في شأنهن على ما يظهر من الغالب في ذلك ، ليكون مطابقاً — فيما يبدو لنا — لقواعد العدالة الدقيقة .

١٨٢ — وأما الذى عليه العمل في المحاكم الآن ، من اعتبار عدة المرأة — مطلقاً — سنةً واحدة بالنسبة للنفقة : فان فيه إرهاقاً للرجال ، لأن أكثر النساء غير صادقات في زعمهن انقطاع الحيض ، وإنما يزعمن ذلك اذا أردنَ أكل أموال مطلقتهن بالباطل . وفيه أيضاً ظلم للرضع . لأنها لا يبيحها الحيض في أكثر السنة الأولى من إرضاعها ، فهي في الغالب صادقة في خبرها عن انقطاعه .

١٨٣ — ثم إن الأخذ بهذا الرأى ، في عدة المرتابة والمرضع يمنع فساداً كبيراً أشاعه بين النساء جمهور من المأذونين ، لأنهم عَرَفُوا من مذهب أبي حنيفة أن المرأة تُصَدَّقُ في دعواها تقضاء عدتها بالحيض في ستين يوماً من تاريخ الطلاق — وهذا إن صحَّ في الواقع ، فانه شاذُّ نادرٌ ، ولا يثبتُ الحكم على النادر . فصاروا لا يسألون

المطلقات عند تزويجهن عن الحيض وعادتهن فيه ، بل يَعدُون  
الأيامَ عدًّا ، فإذا أتمت الستين يوماً عقدوا زواجهما بمن تريد ، من  
غير تخرج ولا خوف من الله ، وقد تكون المرأة طَلقت في أول  
حيضتها وهي لا تُحْتَسَبُ من عدتها ، وهم لا يعبتون . وقد تحققت  
من ذلك في حوادث كثيرة ، وإن لم يمكن إثباتها رسمياً ، لأن  
المأذون إذا أحسنَّ بالقصد إلى التحقيق معه احتياط لنفسه ، وعكس  
الزوجين والشهود ما يقولون .

١٨٤ — وبما يُعلمُ يقيناً أن أكثر العقود التي تزوجت  
فيها المطلقات بغير مطلقهن قبلَ تمام ثلاثة أشهر على الطلاق — :  
عقودٌ باطلة ، لأنها وقعت في العدة . ويجب العمل على الاحتياط  
لمنعها . وقد حاولتُ في المحاكم التي عملتُ فيها أن أفهم المأذونين  
خطرَ هذا العمل ، ومافيه من الإجماع والإقدام على انتهاك حُرُماتِ  
الله ، وكنت أطلب منهم أن يجتهدوا في تأخير العقد إلى ما بعد  
الأشهر الثلاثة ، ولم يكن في مقدوري أن أعملَ غير ذلك . فلو  
أخذتُ وزارة الحفانية بهذا الرأي لكان عملاً مفيداً ، يحفظ على  
الناس أعراضهم وأنسابهم . والله وليُّ التوفيق .

وبعد : فهذه آراء وتحقيقات في ( نظام الطلاق في الاسلام )  
ليست بِفَتْ السَّاعة ، ولا عَفْوَ الخاطر . وإِنما هي نتيجة دراسة  
واسعة للشريعة الاسلامية ، مُتَذَنِّف وعشرين سنة ، في مصادرها  
الأصلية ، ومنابعها الصافية : الكتاب الكريم ، والأحاديث  
النبوية الشريفة ، مع الاطلاع على أقوال الأئمة السابقين : الأربعة  
وغيرهم ، ومؤلفات العلماء في العصور الاسلامية المختلفة . لم أقتيدُ  
فيها بمذهب من المذاهب ، ولا تعصبتُ فيها لرأي ولا لرأي غيري ،  
ولكن انتصرتُ لما يؤيِّدُه الدليل ، وتَنَصَّرُه الحجة .  
وأَسأل الله أن يتقبل عملي هذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه  
الكريم ، وأن يوفقَ الأئمةَ الاسلاميةَ لَتَمسكَ بكتابها وسنة  
نبيها ، صلى الله عليه وسلم .

والحمد لله رب العالمين .



## اقتراح

بالأحكام التي اخترناها في ( نظام الطلاق في الاسلام )



- ١ — يجوز الطلاق قبل الدخول في أى وقت طلاقاً واحدة .
- ٢ — يجوز الخلع أو الطلاق على مال أو المبرأة للدخول بها وغير المدخول بها في أى وقت طلاقاً واحدة .
- ٣ — المدخول بها إذا كانت من ذوات الحيض ولم تكن حاملاً يجوز طلاقها طلاقاً واحدة في طهر لم يمسها فيه .
- ٤ — المدخول بها إذا كانت صغيرة لم تحض ، أو كبيرة انقطع حيضها انقطاعاً حقيقياً: يجوز طلاقها في أى وقت طلاقاً واحدة .
- ٥ — الحامل المستبين حملها يجوز طلاقها في أى وقت طلاقاً واحدة .
- ٦ — لا يقع الطلاق في الحيض ، ولا في النفاس ، ولا في طهر مسمها المطلق فيه إلا إذا استبان حملها .
- ٧ — الطلاق المعلق بجميع صورته وألفاظه لا يقع به شيء أصلاً .

- ٨ — اليمين بالطلاق لغو ولا يقع به الطلاق .
- ٩ — المعتدة لا يلحقها الطلاق .
- ١٠ — الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع به إلا واحدة .
- ١١ — لا يقع الطلاق إلا بلفظ — أو دليل عليه — قصد به الانشاء .
- ١٢ — لا يقع أى طلاق إلا اذا كان بمحضرة شاهدي عدل سامعين .  
تممين .
- ١٣ — الإخبار بالطلاق والإقرار به لا يكون طلاقاً ، إلا اذا قصد به الإينشاء ، وتحققت شروط صحته حين الإخبار .
- ١٤ — اذا اختلف الزوجان فى أن الطلاق كان فى الحيض ، أو فى النفاس أو فى طهرٍ مسها فيه فالقول قول مدعى الصحة مع يمينه .
- ١٥ — لاتصح الرجعة إلا بالقول — أو ما يدل عليه — وبمحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين .
- ١٦ — لاتصح الرجعة إذا قصد بها المضاربة ، ومن المضاربة أن يراجعها بقاصداً الى إيقاع طلاقه أخرى بعد الرجعة .
- ١٧ — اذا ادعت المطلقة أن الرجعة قصد بها المضاربة كانت البينة بينتها والقول قوله مع يمينه .

١٨ — تجب المتعة على المطلق للمطلقة قبل الدخول اذا كان مهرها غير مسمى .

١٩ — تجب المتعة على المطلق لكل مطلقة بعد الدخول ، إلا ما استثنى في المادة ( ٢٠ ) .

٢٠ — ليس للمختلعة ولا المطلقة بسبب من قبلها شيء من المتعة .

٢١ — تُقَدَّرُ المتعةُ على المطلق بحسب حاله يُسَرّاً وَعُسْراً ، مهما كانت حالة المطلقة ، مع مراعاة الظروف التي حصل فيها الطلاق .

٢٢ — لا تُصَدَّقُ المعتدةُ من ذوات الحيض في انقضاء عدتها بالحيض قبل مضي ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق .

٢٣ — اذا ادعت المعتدة من ذوات الحيض غير الحامل وغير المرضع أنه لا يأتيها الحيض في كل شهر مرة : كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق .

٢٤ — اذا ادعت المعتدة المرضع ما تقدم في المادة السابقة كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره .



# مراجع الكتاب

اسم الكتاب	الطبعة	تاريخ الطبع
القرآن الكريم		
تفسير ابن جرير الطبري	بولاق	١٣٢٩
» الحافظ ابن كثير	المنار	١٣٤٣
» البحر لأبي حيان	مصر	١٣٢٨
» الآلوسی	بولاق	١٣٠١
» الطبرسي الشيعي	إيران	١٣١١
أحكام القرآن للجصاص	الاستانة	١٣٢٥
» » لابن العربي	مصر	١٣٣١
الدر المنثور للسيوطي	مصر	١٣١٤
الموطأ للإمام مالك	الخلي بمصر	١٣٤٣
مسند الامام أحمد بن حنبل	» »	١٣١٣
فتح الباري شرح صحيح البخاري	بولاق	١٣٠٠
صحيح مسلم بن الحجاج	»	١٢٩٠
السنن لأبي داود	التجارية بمصر	١٣٥٤
» للترمذي	بولاق	١٢٩٢
» للنسائي	مصر	١٣١٢
» لابن ماجه	»	١٣١٣
» للدارقطني	الهند	١٣١٠

اسم الكتاب	الطبعة	تاريخ الطبع
المستدرک للحاکم	الهند	١٢٣٤
معانی الآثار للطحاوی	»	١٣٠٢
مجمع الزوائد للهيثمی	القدس بمصر	١٣٥٢
بلوغ المرام لابن حجر	التجارية بمصر	١٣٥٢
شرح الموطأ للباجی	مصر	١٣٣١
نیل الأوطار للشوكانی	المنيرية بمصر	١٣٤٤
عون المعبود شرح سنن أبي داود	الهند	١٣٢٣
شرح أحمد محمد شاكر على ألفية	الخلي بمصر	١٣٥٣
السيوطي في المصطلح		
الاصابة لابن حجر	الخارجي بمصر	١٣٢٣
الاحكام في الأصول لابن حزم	»	١٣٤٥
شرح مسلم الثبوت	بولاق	١٣٢٢
بداية المجتهد لابن رشد الفيلسوف	الخارجي بمصر	١٣٢٩
المقدمات لابن رشد الفقيه	السامي بمصر	١٣٢٥
الحلي لابن حزم (فقه ظاهري)	المنيرية بمصر	١٣٤٧
الروضة الندية (فقه الحديث)	»	بدون تاريخ
المهذب للشيرازي (شافعي)	الخلي بمصر	١٣٣٣
المقنع لابن قدامة (حنبلي)	المنار	١٣٢٣
المغني والشرح الكبير (حنبلي)	»	١٣٤١
فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية	مصر	١٣٢٨

تاريخ الطبع	الطبعة	اسم الكتاب
١٣٤٧	المصرية	زاد المعاد لابن القيم
بدون تاريخ	المنيرية بمصر	إعلام الموقعين »
١٣٢٠	مصر	إغاثة اللهفان »
١٠٠٠	خط	النصف الثاني من التهذيب لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
		شيخ الشيعة
٨٨٦	خط	قواعد الأحكام لابن المطهر
		الحلى من أئمة الشيعة
١٣٠٢	ايران	شرائع الاسلام لنجم الدين بن سعيد الحلى في فقه الشيعة

ثم أكثر الكتب المعروفة في الفقه في المذاهب المختلفة ؛ وفي التفسير والحديث وغير ذلك ؛ مما لا داعي للإطالة بذكره .  
والحمد لله رب العالمين .



صفحة		صفحة
٤٢	حديث ابن عباس في إمضاء	٣ الخطبة
	عمر الطلاق ثلاث تطليقات	٥ مقدمة بقلم الأستاذ الشيخ
	تحقيق موضع الخلاف في	محمد حامد العقى
	الطلاق الثلاث وإبطال	٨ تمهيد
٤٤	لفظ (طالق ثلاثاً) وبيان	١٤ عقد الزواج وحق فسخه
	أنه ليس موضوع الخلاف	١٥ الطلاق الجائز وغير الجائز
٥٢	بيان أن حقيقة الخلاف هو	١٨ الطلاق في الجاهلية
	في التطليق ثلاث مرات	والتشريع الاسلامى فيه
	في عدة واحدة ، وأنه هل	١٩ الآيات الواردة في الطلاق
	المعتدة يلحقها الطلاق ؟	٢٢ حديث ابن عمر في طلاق
٥٦	الكلام في التطليق ثلاث	الحائض وعدم وقوعه
	مرات : هل يقع واحدة	٣٠ رسم أحوال الطلاق
	أو أكثر ، وأحاديث	٣٦ الطلاق بثلاث تطليقات
	ابن عباس في ذلك	جميعاً

صحيفة	صحيفة
٩٦ دعوى الاجماع	٦٠ تشريع الطلاق، والمقصود منه
١٠٠ حقيقة الاجماع	٦٣ قصة الطلاق وأحكامه
١٠٤ كلام ابن القيم فيما عمله	٧١ عدم إمكان الطلاق
عمر من إلزام الطلاق	أكثر من مرة
١١١ نقد إسناد أثر قله ابن القيم	٧٤ المتعجلون في الطلاق
١١٣ الكلام على المادتين (٢) و (٣)	٧٩ عمل عمر في إلزام المتعجل
١١٨ الاشهاد على الطلاق	بالطلاق
والرجعة	٨٠ اختلاف الصحابة ثم
١٢١ بطلان الرجعة بقصد المضارة	التابعين في الطلاق المكرر
١٢٤ وجوب المتعة المطلقة	٨٢ خطأ الفقهاء في فهم ما عمله
١٢٦ عدة المرتابة	عمر
١٣٨ اقتراح بالأحكام المختارة	٨٧ مشكلة الطلاق وخشية
في الموضوع	الناس الكلام فيها
١٤١ مراجع الكتاب	٨٩ المصلحون من العلماء
	٩١ دعوى بعض العلماء نسخ
	الحديث ، والرد عليه

## استدراك

صحيحة	سطر	الصواب
٢٢	٣	(طَلَّقْتُمُوهُنَّ)
٧٧	٢	هامش ٢٨٦ : أنه
٩١	١	هامش ٥٩٥٤ و
٩٦	٧	العقبة
١٢٥	٥	التفسير

أشرت في التمهيد (ص ١٠) إلى التقرير الذي قدمه الأستاذ السيد  
الوالد حفظه الله، ونسيت أن أذكر أن أصل التقرير موجود عندنا  
في مكتبنا، بخطه أطال الله بقاءه ونفع به المسلمين.

